



استكشاف الانتخابات الفلسطينية: الدروس والتحديات والفرص

د. عمار الدويك

سبتمبر، 2025



رؤى - مركز الدراسات
السياسية و الإستراتيجية
Center for Political &
Strategic Studies - RDA



في 29 أبريل¹ 2021، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس تأجيلًا إلى أجل غير مسمى لثلاث جولات انتخابية منفصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان من المقرر² أن تبدأ بتنظيم انتخابات تشريعية في 22/5/2021، تليها رئاسية في 31/7/2021، وتستكمل تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في 31/8/2021م

لاقى الإعلان عن إجراء الانتخابات الفلسطينية قبل ذلك بأربعة أشهر ترحيبًا واسعًا في مختلف الأوساط الفلسطينية، حيث اعتُبر خطوة محورية نحو تجديد شرعية المؤسسات الفلسطينية، وتعزيز المسار الديمقراطي، وفتح أفق جديد للخروج من حالة الجمود والانقسام السياسي المستمرة منذ سنوات. وقد رأت شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني في الانتخابات فرصة لاستعادة دورها في صياغة مستقبل النظام السياسي، بعدما طال أمد تعطيل العملية الديمقراطية

ففي الضفة الغربية، تعاني المؤسسات الفلسطينية من تراجع شرعيتها الانتخابية بفعل غياب الاستحقاقات الديمقراطية لسنوات طويلة، ما أدى إلى أزمة قشيل سياسي وضعف ثقة الجمهور في المؤسسات الرسمية. وفي المقابل، واجهت حركة حماس في قطاع غزة تحديات متفاوتة، إذ تعاني من أزمة حكم خانقة تحت وطأة الحصار الإسرائيلي المشدد والمقاطعة الدولية، مما جعلها غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان

في ظل هذا المشهد، نشأ جيل فلسطيني كامل بعيدًا عن أي تجربة انتخابية فعلية، ما أدى إلى حالة من العزوف السياسي وفجوة بين المجتمع والنظام السياسي القائم. وهذا عزز الحاجة الملحة إلى إعادة إحياء الحياة الديمقراطية، ليس فقط كإجراء شكلي، بل كخطوة جوهرية تضمن مشاركة أوسع للفلسطينيين في صنع القرار، وتعزز من قدرتهم على التأثير في مستقبلهم السياسي ضمن واقع تزداد فيه التحديات الداخلية والخارجية

تعد تجربة الانتخابات العامة المؤجلة في عام 2021 مثالًا حيًا على التعقيدات السياسية التي تحيط بإجراء الانتخابات الفلسطينية. فقد كشفت مراحل التحضير لها عن وجود بنية تنظيمية قادرة على إدارة العملية الانتخابية بسلاسة، كما برز الدور المهني والمستقل لكل من لجنة الانتخابات ومحكمة الانتخابات، إلى جانب الاندفاع الشعبي للمشاركة السياسية، والذي تجلّى في تسجيل 36 قائمة انتخابية. ومع ذلك، فإن القرار الأحادي الذي اتخذه الرئيس الفلسطيني بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى سلط الضوء على المعضلات السياسية العميقة التي تحول دون تنفيذها، كما كشف عن الاختلالات الجوهرية داخل النظام السياسي الفلسطيني، الذي دخل بعد ذلك في مرحلة جديدة من التأزم المستعصي

في الوقت الذي يطالب فيه العديد من الفاعلين المحليين والدوليين بإجراء الانتخابات الفلسطينية، باعتبارها أداة لإنهاء الانقسام، وتعزيز التمثيل السياسي، وترسيخ شرعية مؤسسات السلطة، والمضي قدمًا في بناء الدولة، فإن هذا الطرح يتسم بالتبسيط، إذ لا يعكس التعقيدات العميقة التي تحكم المشهد الفلسطيني. فبعيدًا عن البعد الإجرائي والقانوني، تظل الانتخابات محكومة بتشابك العوامل الداخلية، والإقليمية، والدولية، ما يجعلها أكثر من مجرد استحقاق ديمقراطي، بل ساحة للصراع على التوجهات والمسارات السياسية

ورغم الإجماع النظري على أهمية الانتخابات، فإن موقعها في السياق الفلسطيني يظل موضع خلاف جوهري، يتجاوز العقبات التقنية والإدارية إلى قضايا بنيوية ترتبط بالتوافق الوطني. إذ لا تنفصل أي عملية انتخابية عن الأسئلة الكبرى المتعلقة بالاستراتيجية النضالية ضد الاحتلال، ومرجعية العمل السياسي، ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. يضاف إلى ذلك أن الاصطفافات الإقليمية والتدخلات الدولية تلعب دورًا حاسمًا في توجيه مسار الانتخابات، حيث تتفاوت المواقف بين أطراف تدعمها باعتبارها خطوة نحو الاستقرار السياسي، وأخرى تتوجس منها خشية إعادة تشكيل الخارطة السياسية الفلسطينية بطرق تتعارض مع مصالحها

1 مرسوم رئاسي رقم 12 لسنة 2021 بشأن تأجيل الانتخابات العامة، صادر في 30 أبريل 2021.

2 المرسوم الرئاسي رقم 3 لسنة 2021 بشأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني الصادر في 15/1/2021

نظراً لأن أي انتخابات فلسطينية، في المستقبل المنظور، ستُجرى تحت الاحتلال الإسرائيلي، فإن إمكانية تنظيمها تظل مشروطة بتوفر مستوى معين من الدعم والضمانات الدولية، ليس فقط لضمان إجرائها، بل أيضاً لمنع إسرائيل من عرقلتها أو إفشالها. فإسرائيل، التي تنظر إلى الانتخابات الفلسطينية من زاوية مصالحها الأمنية والسياسية، ترى فيها تهديداً محتملاً لترتيباتها القائمة، سواء عبر إعادة تشكيل المشهد الفلسطيني بطريقة لا تتوافق مع استراتيجياتها، أو من خلال منح الشرعية لقيادات أو توجهات سياسية لا تخدم أولوياتها. وبالتالي، فإن أي مسار انتخابي فلسطيني سيظل محكوماً بميزان القوى الدولي والإقليمي، ومدى قدرة الفلسطينيين على انتزاع هامش للمناورة يضمن إجراء انتخابات تعكس إرادتهم الوطنية، دون أن تكون رهينة للضغوط الخارجية أو الإملاءات المفروضة عليهم.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي أعقبت السابع من أكتوبر 2023، وإعادة طرح ملف حكم قطاع غزة في النقاشات السياسية الإقليمية والدولية، إلى جانب الصفقات المحتملة لإطلاق سراح أسرى قد تشمل الإفراج عن الأسير مروان البرغوثي، إضافة إلى عامل الزمن المتمثل في تقدم الرئيس الفلسطيني في السن، حيث سيبلغ 90 عاماً هذا العام، كل هذه العوامل مجتمعة تبقي إمكانية إجراء الانتخابات الفلسطينية امراً وارداً ومطروحاً. فرغم التحديات السياسية القائمة، لا ينبغي التقليل من احتمال تشكّل فرصة واقعية لإجراء انتخابات، قد تكون في البداية رئاسية، أو حتى تشمل انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة. هذا يتطلب تجاوز حالة الإحباط السائدة، وعدم الاستسلام لفكرة أن الانتخابات لا تزال بعيدة المنال. بل على العكس، يستوجب الأمر الاستعداد الجاد لاغتنام أي فرصة قد تتاح، من خلال تعزيز الجاهزية الفنية والتنظيمية، وتذليل العقبات الكبرى التي تعترض طريقها، سواء على المستوى الداخلي، أو فيما يتعلق بالضمانات الدولية اللازمة لضمان عدم عرقلتها.

وهناك مستوى آخر من المشاركة السياسية لا يمكن إغفال أهميته، وهو الانتخابات المحلية، التي جرى تنظيمها في أربع دورات منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وثلاث دورات منذ الانقسام السياسي. ورغم غياب قطاع غزة عن هذه الانتخابات في الدورات الثلاث الأخيرة، إلا أن استمرار تنظيمها في الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطر فرصة، ولو محدودة، لممارسة شكل من أشكال المشاركة السياسية. كما شكلت هذه الانتخابات نموذجاً مصغراً يعكس طبيعة المشهد السياسي في حال إجراء انتخابات عامة، وساهمت في الحفاظ على الجاهزية التنظيمية للجنة الانتخابات المركزية، مما عزز من خبراتها التشغيلية ورفع من مستوى كفاءتها في إدارة العمليات الانتخابية.

علاوة على ذلك، لعبت الانتخابات المحلية دوراً بارزاً في نشر الثقافة الديمقراطية وتعزيز الوعي الانتخابي لدى المواطنين، مما رسّخ أهمية المشاركة السياسية في صنع القرار المحلي. وقد شهدت هذه الانتخابات مشاركة فاعلة من المجتمع المدني الفلسطيني، الذي أظهر قدرة تنظيمية عالية في مراقبة سير العملية الانتخابية، فضلاً عن دوره في تعزيز النزاهة والشفافية وتذليل بعض العقبات السياسية والقانونية التي كانت تهدد بإعاقة إجرائها.

في ضوء هذه المعطيات، تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل شامل لمسألة الانتخابات الفلسطينية، من خلال استعراض خلفيتها التاريخية، واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب السابقة، وتحديد العقبات التي تعترض طريقها، بالإضافة إلى تقديم توصيات سياسية لتعزيز فرص نجاحها. تستعرض الورقة العمليات الانتخابية، الرئاسية والتشريعية والمحلية، التي جرت منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والظروف السياسية التي أحاطت بكل عملية، والإطار القانوني الناظم لها، وأهم الملاحظات عليها، كما تفرد الورقة مساحة لمناقشة موضوع الانتخابات في القدس، باعتباره المبرر الرئيسي الذي استند إليه الرئيس الفلسطيني في تأجيل الانتخابات، ومن المتوقع أن يستمر استخدام هذا المبرر للتحلل من الاستحقاق الانتخابي، والحفاظ على الوضع القائم.



Source: Usaid, Pixnio

الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية)



Source: Anadolu Agency

2. الانتخابات العامة الأولى في تاريخ الكيان الفلسطينية

شهدت فلسطين أول انتخابات عامة في 20/1/1996، لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي، وعددهم في حينه 88 عضواً، وذلك بالاستناد إلى قانون رقم (13) لعام 1995 وتعديلاته، والذي اعتمد نظام الأغلبية³ في 16 دائرة انتخابية متعددة المقاعد، حيث كان الترشح فيه فردياً والانتخاب للأفراد بما لا يتجاوز عدد مرشحي الدائرة

جاءت هذه الانتخابات عقب إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو، لتشكل محطة سياسية مفصلية في مسار بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتعزيز العملية السياسية الناشئة عن الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير في سنة 1993. لقيت هذه الانتخابات دعماً دولياً كبيراً كخطوة في اتجاه بناء السلام وتعزيز العملية السياسية التي انطلقت من أوسلو. كما مثلت هذه الانتخابات آنذاك مصلحة مشتركة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث رآها الجانب الإسرائيلي وسيلة لتكريس شرعية الطرف الفلسطيني المفاوض في أي تسوية نهائية، في حين كانت القيادة الفلسطينية بحاجة إليها لتعزيز شرعيتها الداخلية وإضفاء طابع قانوني على العملية السياسية الجارية

في المقابل، قامت حركة حماس وعدد من الفصائل البارزة في منظمة التحرير الفلسطينية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بمقاطعة الانتخابات، احتجاجاً على ارتباطها باتفاق أوسلو، الذي عارضته هذه الفصائل. واقتصرت المشاركة الرسمية في انتخابات 1996 على الفصائل التي قبلت اتفاق أوسلو، مثل حركة فتح، حزب الشعب الفلسطيني، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، بالإضافة إلى عدد من المستقلين. ورغم مقاطعتها الرسمية، إلا أن بعض الشخصيات المحسوبة على هذه الفصائل ترشحت بشكل فردي كمستقلين، ما يعكس عدم صلابته قرار المقاطعة. كما أن الفصائل المقاطعة لم تبادر إلى تنظيم حملات مكثفة لحث أنصارها على مقاطعة التصويت، ولم تعمل على عرقلة سير العملية الانتخابية، ما جعل المقاطعة ذات طابع سياسي أكثر منها ميداني أو تصعيدي

ينظر البعض إلى أن انتخابات 1996 كانت أقرب إلى خطوة في عملية بناء السلام منها إلى تحول ديمقراطي حقيقي، حيث تبنت السلطة نظاماً انتخابياً يخدم الحزب الحاكم «فتح»، بينما تجنّب الرئيس ياسر عرفات اتخاذ إجراءات فعلية لضمان مشاركة القوى المعارضة بفاعلية⁴. ومع ذلك، تبقى هذه الانتخابات لحظة تاريخية فارقة، إذ كانت المرة الأولى التي يمارس فيها الشعب الفلسطيني حقه في اختيار ممثليه بحرية مباشرة، بما في ذلك انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، مما وضع الأساس لأول تجربة انتخابية في تاريخ الكيان الفلسطينية الناشئة

جاءت ترتيبات انتخابات 1996 نتيجةً لعملية سياسية معقدة شملت مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، إلى جانب نقاشات فلسطينية داخلية، وإن كانت على نطاق محدود. وقد تم تنظيمها وفق إطارين قانونيين رئيسيين:

1. **البروتوكول المتعلق بالانتخابات:** ورد في الملحق الثاني من اتفاقية أوسلو الثانية، التي تم توقيعها في 28 سبتمبر 1995، حيث وضع الأسس القانونية والتنظيمية للانتخابات الفلسطينية، وحدد المعايير المتعلقة بعدد أعضاء المجلس التشريعي، وإدارة العملية الانتخابية، وبعض شروط الترشح، ومدة الحملة الانتخابية، فضلاً عن الترتيبات الخاصة بالانتخابات في القدس، والرقابة المحلية والدولية. كما أرسى البروتوكول الأساس للنظام السياسي الفلسطيني كنظام رئاسي، من خلال النص على انتخاب الرئيس بشكل مباشر ومستقل عن الانتخابات التشريعية عبر ورقتين انتخابيتين منفصلتين.
2. **قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995:** حدد تفاصيل العملية الانتخابية، بما في ذلك تشكيل لجنة الانتخابات وصلاحياتها، وشروط التسجيل في سجل الناخبين، وضوابط الحملة الانتخابية، وإجراءات الترشيح والاقتراع وفرز الأصوات. كما تبنى القانون نظام الأغلبية على مستوى 16 دائرة انتخابية، تتبع التقسيم الإداري للمحافظات، مع تخصيص مقاعد محددة على أساس ديني، مثل الكوتا المسيحية ومقعد مخصص للطائفة السامرية في دائرة نابلس.

3 نظام الأغلبية هو نظام انتخابي يعتمد حصول المرشح على أعلى الأصوات لتحديد الفائز في الانتخابات، وإذا كان هذا النظام يطبق في دوائر انتخابية متعددة المقاعد (كما هو الحال في الانتخابات الفلسطينية السابقة)، فإنه يسمى نظام الكتلة (block vote system) بحيث يعطى الناخب عدداً من الأصوات مماثلاً لعدد المقاعد في دائرته.

4 Shikaki, K. (1996). The Palestinian Elections: An Assessment. Journal of Palestine Studies, 25(3), 17-22

أثرت انتخابات 1996 على القوانين الانتخابية الفلسطينية اللاحقة، حيث استمرت بعض المبادئ الأساسية التي وُضعت آنذاك في تشكيل الإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات التالية. يمكن اعتبار انتخابات 1996 نقطة انطلاق أساسية في المسار الانتخابي الفلسطيني، حيث أرسى قواعد الانتخابات المستقبلية وشكلت مرحلة مهمة في مسيرة بناء النظام السياسي الفلسطيني ضمن سياق سياسي معقد يضم تفاعلات داخلية وخارجية متعددة

يُعد قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995 من أوائل القوانين الانتخابية التي صدرت مع بداية تأسيس السلطة الفلسطينية، وقد جاء في سياق التحضير لأول انتخابات عامة، حيث استُكمل العديد من الترتيبات، بما في ذلك تسجيل الناخبين، قبل صدوره. لذلك، لم يُطبق جزء كبير منه عملياً، مما أظهر بعض أوجه القصور التشريعية والإجرائية فيه.⁵

وقد صدر هذا القانون قبل تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني، مما أدى إلى تضمينه مواد تعالج قضايا لا ينبغي أن تكون ضمن قانون الانتخابات، بل يفترض أن تنظمها قوانين أخرى مثل القانون الأساسي، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون الاجتماعات العامة. كما اتسم القانون بتفاصيل إجرائية مفرطة، كان من الأجدر أن تُترك للوائح والأنظمة الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية، بدلاً من إدراجها في نص القانون نفسه.⁶ هذه التفاصيل غير العملية صعبت تطبيق بعض الأحكام، بل وتسببت في تحديات مالية وإدارية للجنة الانتخابات، حيث كان تنفيذها سيكلف الخزينة العامة أعباء مالية ضخمة، فضلاً عن وضع اللجنة في مواقف حرجية بسبب استحالة تنفيذ بعض الإجراءات على أرض الواقع

وبالفعل، خلال الانتخابات العامة في عامي 1996 و2005، تم تجاوز العديد من الإجراءات التي نص عليها القانون لعدم واقعيتها، مثل تشكيل لجان موازية لمكاتب الإدارة الانتخابية في الدوائر الانتخابية، والتي ثبت أنها غير ضرورية وتؤدي إلى تعقيد العملية الانتخابية دون داعٍ. كما أن إجراءات تسجيل الناخبين الواردة في القانون لم تكن عملية بما يكفي، حيث افتقرت إلى المرونة المطلوبة لتمكين لجنة الانتخابات من تنفيذ مهامها بكفاءة

إلى جانب ذلك، شابت الأحكام المتعلقة بالانتخابات الرئاسية ثغرات قانونية واضحة، أبرزها عدم وجود نص صريح ينظم إعادة الانتخابات في حال عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة (50% + 1) من الأصوات، مما كان سيؤدي إلى إشكالات قانونية وسياسية في حال حدوث مثل هذا السيناريو

بناءً على هذه التحديات، برزت الحاجة لاحقاً إلى تطوير الإطار القانوني للانتخابات الفلسطينية، بحيث يكون أكثر توافقاً مع الممارسات الانتخابية الحديثة، وأكثر مرونة في الاستجابة للواقع السياسي والإداري، مع ترك التفاصيل الإجرائية للوائح التنظيمية التي تصدرها الجهات المختصة، وبما يضمن تعزيز نزاهة وكفاءة العملية الانتخابية

تعتبر الانتخابات الفلسطينية أول انتخابات في العالم العربي تدار من لجنة انتخابات مستقلة، وليس من قبل وزارة الداخلية كما كان عليه الحال في أغلب الدول العربية. كما تعتبر الانتخابات الفلسطينية أول انتخابات في العالم العربي تخضع لرقابة دولية شاملة بما في ذلك وجود مراقبين في جميع مراحل العملية الانتخابية بما في ذلك مراحل التسجيل والترشيح والدعاية الانتخابية فضلاً عن يوم الاقتراع وفرز الأصوات. وقد قام مركز كارتر والمعهد الديمقراطي الوطني NDI بالرقابة الشاملة على العملية الانتخابية، وأصدرا تقريراً مشتركاً، سجل العديد من الملاحظات على هذه العملية التي لم ترق إلى أن تكون انتخابات حرة ونزيهة، بسبب ما شابها من فوضى خاصة في عملية الفرز وإعلان النتائج، والتخبط في تعديل القانون عدة مرات قبل الانتخابات بفترة بسيطة، فضلاً عن إشكاليات وفوضى تنظيمية حصلت في عمليات التسجيل، خاصة تسجيل الناخبين في القدس، والترشيح.⁷ كما أن لجنة الانتخابات المركزية التي أشرفت على العملية الانتخابية كان رئيسها وأمين سرها وعدد من أعضائها أعضاء بارزين في حركة فتح. لكن بشكل عام رحبت الهيئات الرقابية بالعملية الانتخابية بشكل عام، واعتبرتها خطوة مهمة في إطار تعزيز التحول الديمقراطي وبناء السلام.

5 الدويك، ع. (2013). الانتخابات وعملية التداول السلمي للسلطة. في ج. جقمان، ع. الدويك، و ع. خليل (محررون)، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة (ص ص. 169-194). رام الله، فلسطين: مؤسسة مواطن.

6 المرجع السابق

7 The Carter Center. (1996). Final report: The 1996 Palestinian elections. <https://www.cartercenter.org/documents/electionreports/democracy/FinalReportPalestine1996.pdf>

3. الانتخابات الرئاسية لعام 2005

حدد القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2002 مدة ولاية المجلس التشريعي والرئيس خلال المرحلة الانتقالية، لكنه لم يضع إطاراً زمنياً واضحاً لانتهائها. ونتيجة لغموض هذه المرحلة وعدم تحديد موعد دقيق لانتهائها، لم يتم الاتفاق على جدول زمني ثابت لإجراء انتخابات جديدة سواء للرئاسة أم للمجلس التشريعي.

جاءت انتخابات 2005 و2006 ضمن سياق إقليمي ودولي أثار بشكل مباشر على المسار السياسي الفلسطيني الداخلي. وقد لعبت خارطة الطريق للسلام، التي أطلقتها الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش عام 2002، دوراً محورياً في تمهيد الطريق لهذه الانتخابات، إذ تضمنت المطالبة بإصلاحات سياسية، أبرزها تشكيل لجنة انتخابات مركزية وتنقيح قانون الانتخابات من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني

في عام 2002، أعلنت اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة) عن مبادرة خارطة الطريق للسلام، التي هدفت إلى إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عبر إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005. تضمنت هذه المبادرة شروطاً عديدة على الجانب الفلسطيني، من بينها

- تشكيل لجنة مستقلة لإدارة الانتخابات.

- تنقيح قانون الانتخابات الفلسطيني ليكون أكثر توافقاً مع المعايير الديمقراطية.

- إجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار قيادة فلسطينية جديدة.

استجابةً لهذه المتطلبات، تم تشكيل لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية من شخصيات مستقلة في ديسمبر 2002، برئاسة الدكتور حنا ناصر. وقد باشرت اللجنة عملها من الصفر تقريباً، نظراً لعدم وجود ملفات أو طواقم أو مقرات نقلت إليها من اللجنة السابقة. كما أن اللجنة، وبعد دراسة سجل الناخبين الذي أعد لانتخابات 1996، قررت استبعاده ومباشرة عملية تسجيل جديدة بحيث يكون السجل الجديد سجلاً دائماً قابلاً للتحديث.

تزامنت هذه التحولات مع تداعيات الانتفاضة الثانية التي اندلعت في سبتمبر 2000، حيث تصاعد العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي إطار التصعيد المصاحب للانتفاضة، شنت قوات الاحتلال الاسرائيلية في مارس 2002 عملية عسكرية واسعة أطلقت عليها اسم عملية الدرع الواقي، والتي استهدفت تدمير البنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك إعادة الاحتلال العسكري الكامل للمناطق المصنفة (أ) و(ب) وفقاً لاتفاق أوسلو. وقد تعرض مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله لحصار شديد أدى إلى تقييد حركته حتى وفاته في نوفمبر 2004، ما استدعى تنظيم انتخابات رئاسية لاختيار خلف له.

وقد جرى تنظيم الانتخابات في 9/1/2005 بعد حوالي 60 يوماً من وفاة الرئيس عرفات، عملاً بأحكام قانون الانتخابات والقانون الأساسي الفلسطيني، وقد ترشح لهذه الانتخابات 7 مرشحين. وفاز مرشح حركة فتح محمود عباس (أبو مازن) بنسبة 62% من الأصوات. جرت الانتخابات وفق قانون رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته.⁸

جدير بالذكر أن القانون رقم 13 لسنة 1995 خضع لعدة تعديلات، أغلبها جرى قبل انتخابات 1996، وكان الهدف الأساسي منها زيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني وصولاً إلى 88 مقعداً. لكن التعديل الأبرز والأكثر تأثيراً جاء بتاريخ 1 ديسمبر 2004، أي قبل نحو شهر فقط من الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في يناير 2005. وقد نص هذا التعديل على اعتماد السجل المدني، إلى جانب سجل الناخبين الذي أعدته لجنة الانتخابات المركزية، كمصدر رسمي لتحديد أهلية الاقتراع

أدى هذا التعديل إلى إشكالات كبيرة خلال يوم الاقتراع في الانتخابات الرئاسية، حيث تسبب في ارتباك إداري وفني داخل مراكز الاقتراع، نظراً لاختلاف طبيعة البيانات في كل من السجل المدني وسجل الناخبين المُعد من قبل اللجنة. كما أثر هذا التعديل سلباً على الانتخابات المحلية التي جرت بعد اعتماده، حيث أدى إلى حدوث ارتباك في تحديد المؤهلين للتصويت، مما انعكس سلباً على سير العملية الانتخابية

وقد واجه هذا التعديل انتقادات واسعة من هيئات الرقابة المحلية والدولية، التي اعتبرت أن إدخال تعديل جوهري بهذا الحجم قبل فترة وجيزة من الانتخابات يعدّ ممارسة غير سليمة، نظرًا لما ترتب عليه من إشكالات فنية ولوجستية معقدة أربكت الناخبين واللجان الانتخابية على حد سواء.⁹ كما أبرزت هذه التجربة أهمية الاستقرار التشريعي في العملية الانتخابية، وضرورة أن تكون التعديلات ذات الطابع الإجرائي والتقني مدروسة ومبنية على مشاورات واسعة مع الجهات المعنية، لضمان نزاهة وسلاسة العمليات الانتخابية

حظيت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية بدعم دولي كبير، في إطار تعزيز دور السلطة الوطنية الفلسطينية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، كما خضعت لرقابة محلية ودولية واسعة لضمان نزاهتها وشفافيتها

تلقت لجنة الانتخابات المركزية دعمًا فنيًا وماليًا كبيرًا، خاصة من الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى وكالة التنمية الأمريكية (USAID)، وكان لهذا الدعم دور حاسم في تسهيل العملية الانتخابية وضمان تنفيذها وفق المعايير الدولية. كما ساهم الدعم الأمريكي المباشر في إقناع إسرائيل بالموافقة على تنظيم الانتخابات في القدس الشرقية وفق ترتيبات بروتوكول الانتخابات، حيث تم التصويت داخل مكاتب البريد الإسرائيلية في القدس، بينما تم فرز الأصوات خارج حدود بلدية القدس، وهو ما عُدّ ترتيبًا مقيّدًا لكنه أتاح مشاركة المقدسيين جزئيًا في العملية الانتخابية

باستثناء بعض الإرياقات الناجمة عن ادخال السجل المدني، كما اشير اليه، سارت الانتخابات بانتظام وهدوء بشكل عام، وافضت الى انتقال سلس للسلطة بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات. كما تعرضت لجنة الانتخابات المركزية لضغوط سياسية كبيرة من حركة فتح يوم الاقتراع، حيث طالبت بتمديد ساعات الاقتراع، واستجابت اللجنة لهذه الضغوط، مما أثار بعض المخاوف حول حيادية قرارات اللجنة

رغم الملاحظات التنظيمية المسجلة، اعتبرت هيئات الرقابة المحلية والدولية أن الانتخابات حرة ونزيهة، حيث جرت دون تدخلات مباشرة تؤثر على النتائج النهائية، وشكلت خطوة مهمة في ترسيخ العملية الديمقراطية في فلسطين والانتقال السلس للسلطة، رغم التحديات السياسية والإجرائية التي رافقتها

4. الانتخابات التشريعية لسنة 2006

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في الخامس والعشرين من يناير عام 2006 في سياق سياسي معقد، اتسم بتوتر إلى جانب انسداد أفق عملية السلام مع إسرائيل. فقد جاءت هذه الانتخابات في ظل تعثر المسار التفاوضي مع الاحتلال، حيث لم تلتزم إسرائيل بتنفيذ التزاماتها وفق «خارطة الطريق للسلام»، التي كان من المفترض أن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. كما واصلت السلطات الإسرائيلية سياساتها الاستيطانية في الضفة الغربية، إلى جانب تصعيد عمليات الاغتيال والاعتقال بحق قيادات ونشطاء فلسطينيين، مما أسهم في تعزيز حالة الإحباط الشعبي تجاه النهج التفاوضي الذي تبنته السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حركة فتح. وعلى الرغم من انسحاب الاحتلال من قطاع غزة في سبتمبر 2005، إلا أن هذا الانسحاب لم يؤد إلى إنهاء السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود البحرية والجوية، ما أبقى القطاع في حالة حصار فعلي، وهو ما أثر على مجمل السياق السياسي الذي رافق الانتخابات

في المقابل، برزت حركة حماس خلال انتفاضة الأقصى (2000-2005) كقوة سياسية وعسكرية رئيسية، حيث لعبت دورًا مركزيًا في العمل المقاوم ضد الاحتلال، مما منحها قاعدة شعبية واسعة. وقد نجحت الحركة في تقديم نموذج إداري منضبط في إدارة الشؤون الاجتماعية والخدمات، مما عزز ثقة المواطنين بقدرتها على تقديم بديل سياسي قادر على تحقيق إصلاحات حقيقية، لا سيما في ظل تراجع الأداء الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية. على الجانب الآخر، شهدت حركة فتح انقسامات داخلية حادة وصراعات على النفوذ بينها وهو ما أضعف حملتها الانتخابية وأثر على وحدة خطابها السياسي، وتسبب في تشتت الأصوات خاصة على مستوى انتخابات الدوائر الانتخابية، في الوقت الذي كانت تواجه فيه السلطة الفلسطينية اتهامات متزايدة بالفساد والمحسوبية في مؤسساتها الرسمية.

جاءت مشاركة حركة حماس في الانتخابات المحلية عام 2005 كتحول سياسي مهم، بعد مقاطعتها لانتخابات 1996 التي اعتبرتها جزءًا من اتفاق أوسلو المرفوض. ورغم استمرار موقفها الرافض للاتفاق، قررت المشاركة بدافع تعزيز دورها الاجتماعي والخدمي، وتساعد شعبيتها بعد انتفاضة الأقصى إضافة إلى أدائها القوي في الانتخابات المحلية لعامي 2004 و2005، مما عزز ثقتها بقاعدتها الجماهيرية ومهد لمشاركتها في الانتخابات التشريعية عام 2006.

أما على المستوى الدولي، فقد حظيت الانتخابات بدعم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث رأى المجتمع الدولي أن من شأنها تعزيز شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية، غير أن هذا الدعم لم يكن مقرونًا بقبول كامل لاحتمالية فوز حركة حماس.

9 الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، حول عملية الانتخابات الرئاسية 2005، (رام الله: 2005) متوفر علي: <https://at.shorturl/x9KRr> . و تقرير مركز كارتر للرقابة

على الانتخابات الرئاسية 2005 : <https://at.shorturl/xuFXq>

شكلت نتائج الانتخابات مفاجأة كبيرة، إذ حصلت حركة حماس على 74 مقعداً من أصل 132، مما منحها الأغلبية البرلمانية، في حين حصلت حركة فتح على 45 مقعداً فقط.¹⁰ وعلى إثر ذلك، رفضت إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاعتراف بالحكومة الفلسطينية الجديدة، وفرضت عقوبات مالية وسياسية على السلطة الوطنية الفلسطينية، مما عمّق الأزمة السياسية الداخلية. وتصادعت الخلافات بين فتح وحماس، والتي بلغت ذروتها بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حيث تفاقمت حدة التوترات بين الجانبين، وانتهت إلى اندلاع مواجهات مسلحة عام 2007، أدت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، مما أسس لحالة الانقسام السياسي الفلسطيني الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم.

شكلت الانتخابات التشريعية لعام 2006 نقطة تحول رئيسية في المشهد السياسي الفلسطيني، إذ أسهمت في إعادة تشكيل ميزان القوى الداخلية، لكنها لم تؤد إلى تعزيز العملية الديمقراطية، بل على العكس، أفرزت صراعاً سياسياً طويل الأمد، نتيجة عدم قبول الأطراف الدولية بنتائجها، ورفض حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية تقاسم السلطة مع حماس وفق مخرجات الانتخابات. وقد أفضى ذلك إلى تعميق حالة الاستقطاب السياسي الداخلي تطورت إلى سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة في يوليو 2007، مما انعكس على أداء المؤسسات السياسية الفلسطينية، ورسخ حالة من الانقسام التي حالت دون تحقيق وحدة وطنية حقيقية، وعرقلت إمكانية إجراء انتخابات دورية منتظمة تعكس الإرادة الشعبية الفلسطينية.

الإطار القانوني للانتخابات التشريعية 2006

جرت الانتخابات التشريعية لعام 2006 في ظل قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2005، الذي صدر بعد نقاشات موسّعة استمرت قرابة عامين داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، وشاركت فيها الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأكاديميون، وخبراء محليون ودوليون. وقد مكن هذا القانون من تعزيز الإطار القانوني للعملية الانتخابية عبر مجموعة من الإصلاحات، من بينها

- إلغاء قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته، مما في ذلك التعديل الذي اعتمد السجل المدني كمصدر لتحديد أهلية الاقتراع.
- رفع عدد مقاعد المجلس التشريعي من 88 إلى 132 مقعداً، وإدخال النظام المختلط بدلاً من نظام الأغلبية في الدوائر الانتخابية (نصف المقاعد على النظام الفردي في الدوائر على غرار النظام المعتمد في قانون 1995، النصف ينتخبون على النظام النسبي باعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة دائرة انتخابية واحدة).
- إلغاء لجان الدوائر الانتخابية التي كانت تخلق ازدواجية إدارية، وتعزيز دور لجنة الانتخابات المركزية في إدارة العملية الانتخابية.
- رفع الحد الأدنى لعمر المرشح للرئاسة من 35 إلى 40 سنة، مع تخفيض الحد الأدنى لسن المرشح لعضوية المجلس التشريعي من 30 إلى 28 سنة.
- إدخال نظام الكوتا النسائية لضمان تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، مع الإبقاء على الكوتا المسيحية في الدوائر الانتخابية، وإلغاء كوتا الطائفة السامرية.

حقق القانون الجديد العديد من التحسينات مقارنة بالقانون السابق، أبرزها:

1. تعزيز نزاهة عملية تسجيل الناخبين: تم إلغاء اعتماد السجل المدني كمصدر للأهلية الانتخابية، والاعتماد حصرياً على سجل الناخبين الذي تعدّه لجنة الانتخابات المركزية.
2. تحقيق تمثيل نسائي إلزامي: ألزم القانون القوائم الانتخابية بترشيح عدد محدد من النساء في مواقع متقدمة.
3. تبسيط إدارة العملية الانتخابية: ألغى لجان الدوائر الانتخابية التي كانت تخلق ازدواجية مع مكاتب الإدارة الانتخابية.
4. تحديد مدة المجلس التشريعي: وضع القانون سقفاً زمنياً لأداء المجلس التشريعي بحيث تكون مدته أربع سنوات، بعد أن كانت مفتوحة خلال الفترة الانتقالية.

5. ضمان تمويل مستدام للجنة الانتخابات المركزية: نص على تخصيص بند ثابت في الموازنة العامة للسلطة لدعم أعمال اللجنة.
6. تعزيز استقلالية القضاء الانتخابي: رفع عدد أعضاء محكمة قضايا الانتخابات من خمسة إلى تسعة قضاة، واشترط أن يكونوا من ذوي الخبرة القضائية التي لا تقل عن عشر سنوات.

جوانب النقص في القانون

رغم الإصلاحات التي أدخلها القانون، إلا أن عدة إشكالات برزت خلال تطبيقه، منها:

1. غياب ضمانات كافية لاستقلال لجنة الانتخابات المركزية: لا يشترط القانون استقلال أعضاء اللجنة عن أي انتماءات حزبية، كما أن تعيينهم يتم بقرار من رئيس السلطة الوطنية.
2. قصور في ضمانات استقلالية محكمة قضايا الانتخابات: شهدت الانتخابات التشريعية تضارباً في قرارات المحكمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم تغيير بعض القضاة أثناء العملية الانتخابية، ما أثار مخاوف بشأن التدخل السياسي.
3. عدم وجود التزامات واضحة بشفافية عمل اللجنة: لا يلزم القانون اللجنة بنشر قراراتها أو عقد جلساتها بشكل علني.
4. غياب آليات صارمة لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية: رغم وضع قيود على مصادر التمويل وسقف الإنفاق، لم يتضمن القانون آليات رقابية واضحة لضمان الالتزام بهذه القيود.
5. ضعف صلاحيات لجنة الانتخابات في إنفاذ قانون الدعاية الانتخابية: لا تمتلك اللجنة صلاحيات مباشرة لمعاقبة المخالفين، واقتصر دورها على إحالة الشكاوى إلى النيابة العامة.
6. افتقار القانون لآلية واضحة لاستقبال الشكاوى والطعون الانتخابية: لم يحدد القانون إجراءات تفصيلية تضمن لجميع الأطراف تقديم شكاوى تتعلق بالخروقات الانتخابية ومتابعتها بفعالية.
7. تبعية لوائح وأنظمة الانتخابات لمجلس الوزراء: يشترط القانون مصادقة مجلس الوزراء على أي لوائح تصدرها لجنة الانتخابات، مما يحد من استقلاليته ويمنح السلطة التنفيذية مجالاً للتدخل في عملها.
8. غياب إطار قانوني واضح لتنظيم الاستفتاءات: لم يتطرق القانون إلى آلية تنظيم الاستفتاءات العامة، ما يشكل فراغاً قانونياً في حال اللجوء إلى مثل هذا الإجراء الديمقراطي.
9. عدم معالجة ثغرات في آلية توزيع المقاعد وفق نظام سانت لوجي: لم يتطرق القانون لحالات التساوي بين القوائم في توزيع المقاعد الأخيرة، أو حصول قائمة على عدد مقاعد يفوق عدد مرشحيها.

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006 في أجواء هادئة ومنظمة، واتسمت إدارتها بمستوى عالٍ من المهنية والاحترافية، رغم التحديات والصعوبات التي رافقتها. وتمكنت لجنة الانتخابات المركزية من معالجة العديد من الأخطاء الإجرائية والتنظيمية التي سُجلت في انتخابات 2005، وكان أبرزها إلغاء اعتماد السجل المدني والاعتماد حصرياً على سجل الناخبين المُعدّ من قبل اللجنة، مما ساهم في تعزيز دقة العملية الانتخابية وشفافيتها.

حظيت الانتخابات بإشادة واسعة من هيئات الرقابة المحلية والدولية التي أكدت على نزاهتها وسلامة إجراءاتها، إلا أنها قدمت عدداً من الملاحظات التحسينية، خاصة فيما يتعلق بالرقابة على الدعاية الانتخابية، ومواءمة مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة، ووجود آلية للشكاوى الانتخابية، وغياب إطار قانوني للأحزاب السياسية، وضعف نظام الرقابة على الانفاق الانتخابي، وبعض الجوانب الفنية والإجرائية¹¹. ومع ذلك، لم تؤثر هذه الملاحظات على جوهر العملية الانتخابية أو مصداقيتها، مما عزز من شرعيتها على المستويين المحلي والدولي.

11 على سبيل المثال، تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : <https://shorturl.at/5zN2A>، وتقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان في الرقابة على الانتخابات التشريعية : <https://shorturl.at/78HwP>، وتقرير المعهد الوطني الديمقراطي NDI : <https://shorturl.at/DkdrG>

5. القرار بقانون بشأن الانتخابات لعام 2007: التعديلات والسياق السياسي

في سبتمبر 2007، واستنادًا إلى المادة 43 من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تمنح رئيس السلطة الوطنية صلاحية إصدار قوانين في حالات الضرورة، أصدر الرئيس الفلسطيني قرارًا بقانون بشأن الانتخابات، والذي أدى إلى إلغاء قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005، الذي كانت الانتخابات التشريعية الأخيرة قد جرت به. تضمن القرار تحولاً جوهرياً في النظام الانتخابي، حيث استُبدل النظام المختلط بنظام التمثيل النسبي الكامل، ما جعل الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، كما فرض قيوداً جديدة على الترشح للانتخابات

جاء إصدار هذا القرار بعد سيطرة حركة حماس العسكرية على قطاع غزة، وقرار الرئيس عباس اقالة حكومة إسماعيل هنية وتشكيل حكومة جديدة برئاسة د. سلام فياض. ما انعكس على العملية التشريعية وأدى إلى استبعاد كتلة التغيير والإصلاح، الممثلة لحركة حماس، من المشاورات البرلمانية التي سبقت إقراره، رغم التشاور مع بقية الكتل البرلمانية. ورغم أن القرار بقانون ألغى قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005، إلا أنه استند إليه في كثير من أحكامه، مما يجعله أشبه بتعديل جوهري على القانون السابق أكثر من كونه قانوناً جديداً مستقلاً

لم يأت القرار بقانون استجابةً لمعالجة الثغرات القانونية التي أثيرت حول قانون الانتخابات السابق، أو لتبني توصيات هيئات الرقابة ولجنة الانتخابات المركزية، رغم أنه تطرّق إلى بعضها، بل كان يهدف بالأساس إلى تحقيق هدفين رئيسيين

- أولاً، إجراء تعديل جوهري على النظام الانتخابي، بإلغاء النظام المختلط واعتماد التمثيل النسبي الكامل. وقد استند هذا التعديل إلى تجربة انتخابات 2006، التي أظهرت تفوق حركة حماس في الدوائر الانتخابية، حيث حصلت على عدد كبير من المقاعد يتجاوز نسبة الأصوات التي حصلت عليها فعلياً، بينما في نظام القوائم، كانت النتائج أكثر تقارباً بين الكتلتين الأكبر، فتح وحماس.
- ثانياً، فرض قيود جديدة على الترشح للانتخابات، كان أبرزها اشتراط التزام المرشحين بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال وأحكام القانون الأساسي، كما ورد في المادتين 35/6 و45/6 من القرار بقانون. وقد شكل هذا الشرط عامل إقصاء سياسي لبعض القوى المعارضة، خاصةً حركة حماس، التي لم تكن جزءاً من منظمة التحرير، ما جعل القرار بقانون أداة لإعادة تشكيل البيئة السياسية وفق موازين جديدة تتماشى مع مخرجات الانقسام الداخلي.

ورغم أن القرار بقانون صدر بقرار أحادي من الرئيس محمود عباس، دون تشاور مسبق مع حركة حماس، وجاء في المقام الأول كردة فعل على سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة، فإن الحركة وافقت عليه ضمناً في وقت لاحق. وقد تجلّى ذلك بشكل واضح من خلال مشاركتها في الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في مايو/أيار 2021، دون اعتراضها على القرار بقانون، بل اقتصر ملاحظاتها على المطالبة بتعديل المادة 45 منه

تنص المادة 45 من القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م على أن يشترط في المرشح «الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبوثيقة إعلان الاستقلال، وبأحكام القانون الأساسي». وقد تم تعديل هذه المادة بموجب المادة (12) من القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م، الذي عدّل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة، حيث تم استبدال هذا الشرط بشرط ينص على: «أن يلتزم بالقانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، وأحكام هذا القانون وتعديلاته»

تضمن القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م تعديلاً إيجابياً على آلية انتخاب الرئيس، حيث اشترط حصول المرشح الرئاسي على الأغلبية المطلقة (50% + 1) للفوز، مع إجراء جولة ثانية إذا لم يحقق أي مرشح هذه النسبة، وهو ما يعزز الشرعية الديمقراطية للرئيس المنتخب ويمنع فوزه بعدد ضئيل من الأصوات. في المقابل، كان القانون السابق (رقم 9 لسنة 2005) يسمح بانتخاب الرئيس بالأغلبية البسيطة، ما يعني إمكانية فوز المرشح الحاصل على أعلى نسبة أصوات بغض النظر عن حجم التأييد الشعبي الفعلي له

رغم المطالبات المتكررة بتعزيز استقلال لجنة الانتخابات المركزية، تضمن القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م أحكاماً قد تُضعف استقلال اللجنة، حيث منحت المادة 9/2 رئيس السلطة صلاحية استبدال أي من أعضائها في أي وقت، وهو بند مستحدث لم يكن موجوداً في القانون السابق، مما قد يؤدي إلى تدخلات سياسية في عمل اللجنة. وفي المقابل، عزز القرار استقلال اللجنة عن مجلس الوزراء، حيث نصت المادة 118 على حق اللجنة في إصدار الأنظمة دون الحاجة لموافقة المجلس، ما يمنحها مرونة أكبر في إدارة العملية الانتخابية

كما أضاف القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م قيوداً جديدة على الترشح، أبرزها وجوب التزام المرشح بمنظمة التحرير الفلسطينية ووثيقة إعلان الاستقلال، وهو ما قد يقيّد حرية المشاركة السياسية للأحزاب التي لديها مواقف مختلفة تجاه منظمة التحرير. كذلك، ألزم أعضاء المجلس التشريعي الذين يرغبون في الترشح للرئاسة بتقديم استقالتهم، وهو شرط لم يكن موجوداً سابقاً. في المقابل، لم يتضمن القرار نصاً يمنع القوائم الانتخابية من ترشيح أكثر من مرشح واحد للرئاسة، مما قد يؤدي إلى تنافس داخلي غير منظم داخل القائمة الواحدة

من التعديلات الإيجابية التي أقرها القرار منحه أساساً قانونياً لاستمرار تحديث سجل الناخبين بشكل دوري، حتى في غياب الانتخابات، مما يعزز جاهزية العملية الانتخابية ويحسن دقة القوائم الانتخابية. كما نصّ على إجراء تصويت مبكر لقوى الأمن قبل يومين أو ثلاثة من الاقتراع العام، لكنه لم يعالج مسألة نشر قوائم أسماء قوى الأمن، ما قد يؤثر على شفافية العملية الانتخابية ويثير تساؤلات حول إمكانية توجيه أصوات أفراد الأجهزة الأمنية

خفض القرار نسبة الحسم إلى 1.5% بعد أن كانت 2% في القانون السابق، مما قد يؤدي إلى زيادة تشرذم القوائم البرلمانية، وتعزيز تمثيل الأحزاب الصغيرة، وهو ما قد يؤثر على استقرار المجلس التشريعي وصعوبة تشكيل كتل برلمانية قوية

فيما يتعلق بتنظيم الاستفتاءات، منح القرار لجنة الانتخابات صلاحية تنظيمها وفق المادة 13/18، لكنه لم يحدد إطاراً قانونياً واضحاً لذلك، مما يفتح المجال لصدور مراسيم رئاسية لتنظيمها بدلاً من سن قانون تشريعي ينظمها بشكل واضح ومنسق مع المبادئ الديمقراطية. كما منح القرار رئيس السلطة صلاحية تحديد عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين، وهو أمر غير مألوف في الأنظمة الديمقراطية، حيث يفترض أن يتم تحديد هذه المسألة بالقانون لضمان العدالة والشفافية في التمثيل السياسي

أدخل القرار قيوداً جديدة على الدعاية الانتخابية، من بينها منع أئمة المساجد من الدعوة إلى التصويت أو المقاطعة. كما تضمن تنظيمًا لاعتراع الأميين وذوي الإعاقة، حيث سمح لهم بالاستعانة بشخص يثقون به، لكنه لم يضع ضوابط صارمة تمنع استغلال هذا الإجراء للتأثير على إرادتهم الانتخابية أو استخدامه كوسيلة لشراء الأصوات، ما قد يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية

وعلى الرغم من بعض التحسينات التي أدخلها القرار بقانون، إلا أنه لم يعالج جميع الإشكالات الواردة في قانون الانتخابات السابق، بل أضاف قيوداً جديدة على المشاركة السياسية، ومنح رئيس السلطة صلاحيات أوسع في تشكيل لجنة الانتخابات، دون توفير ضمانات كافية لاستقلالها أو حصانة أعضائها، مما قد يؤثر على شفافية العملية الانتخابية ويثير مخاوف بشأن إمكانية استخدامها كأداة لإقصاء بعض القوى السياسية

6. الانتخابات الفلسطينية 2021: من الأمل إلى التعطيل

كما جاء في المقدمة، أصدر الرئيس محمود عباس في 15 يناير 2021، مرسوماً رئاسياً حدد بموجبه مواعيد الانتخابات العامة، حيث كان من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في 22 مايو 2021، تليها الانتخابات الرئاسية في 31 يوليو 2021، ثم استكمال انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في 31 أغسطس من العام نفسه. جاء هذا الإعلان بعد سنوات من تعطل المسار الديمقراطي، في محاولة لإعادة تجديد الشرعية للمؤسسات الفلسطينية وترتيب المشهد السياسي، خاصة في ظل استمرار الانقسام الداخلي الذي بدأ عام 2007 بين حركتي فتح وحماس، وما تبعه من تآكل في شرعية المؤسسات وعدم تجديدها

ورغم أهمية هذا القرار، إلا أنه لم يأتِ تنويجاً لعملية مصالحة وطنية حقيقية، مما أثار مخاوف جدية بشأن انعكاس الانتخابات على حالة الانقسام، حيث كان هناك قلق من أن تُعيد إنتاج الأزمة بدلاً من حلها. ومع ذلك، قوبل قرار الدعوة للانتخابات بترحيب واسع، إذ رأى فيه البعض فرصة لكسر حالة الجمود السياسي وخلق ديناميكية قد تُسهم في إعادة توحيد المؤسسات وتعزيز التحول الديمقراطي، أو على الأقل منح الشارع الفلسطيني حقه في التعبير عن موقفه من البرامج السياسية المطروحة

وفي ظل تعقيد المشهد السياسي وتعذر تحقيق المصالحة، اعتُبرت الانتخابات أيضاً وسيلة لمعرفة توجهات الرأي العام الفلسطيني، ومدى تأييده لكل من فتح وحماس، كما أنها كانت قد تتيح فرصة لظهور قوى سياسية جديدة أو تشكيل تيار ثالث، قادر على تقديم رؤية بديلة لكسر حالة الاستقطاب السياسي القائمة.

واجهت القيادة الفلسطينية ضغوطاً داخلية وخارجية دفعتها للإعلان عن الانتخابات. داخلياً، تزايدت الانتقادات لغياب الشرعية الديمقراطية، حيث لم تُجرَ انتخابات تشريعية منذ 2006، فيما انتهت ولاية الرئيس عباس منذ 2009 دون انتخابات جديدة، ما عزز مطالب القوى السياسية والمجتمع المدني بتجديد الشرعية عبر صناديق الاقتراع

خارجياً، ضغط الاتحاد الأوروبي ودول مهمة فيه مثل ألمانيا عبر ربط دعمه المالي بإجراء انتخابات، فيما شكّل وصول الرئيس بايدن للرئاسة الأمريكية فرصة لإعادة العلاقات مع واشنطن بعد قطيعة عهد ترامب، ما دفع السلطة للسعي لتعزيز صورتها أمام المجتمع الدولي

رحبت جميع الفصائل بالدعوة للانتخابات، وأعلنت حركة حماس استعدادها للمشاركة في الانتخابات دون شروط مسبقة. كما شهدت تلك الفترة حراكاً سياسياً مكثفاً، حيث عقدت الفصائل الفلسطينية اجتماعاً مهماً في العاصمة المصرية القاهرة في 9 فبراير 2021، بمشاركة الأمناء العامين للفصائل، تم خلاله الاتفاق على الالتزام بنتائج الانتخابات وضمان نزاهتها واحترام العملية الديمقراطية

باشرت لجنة الانتخابات المركزية الاستعدادات لإجراء الانتخابات من خلال تحديث سجل الناخبين، واتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان سير العملية الانتخابية بسلاسة. رغم ذلك، ظهرت تحديات قانونية وفنية تطلبت حلولاً توافقية بين الأطراف السياسية، لا سيما حركتي فتح وحماس، وبالتنسيق مع لجنة الانتخابات المركزية. من بين أبرز الإشكاليات التي أثّرت، مسألة السجل الجنائي للمرشحين، حيث ينص قانون الانتخابات على ضرورة أن يكون المرشح غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة. وقد برزت مشكلة تتعلق باعتماد القرارات القضائية الصادرة عن محاكم غزة بعد الانقسام كمرجع في تحديد أهلية المرشحين. ولتجاوز هذه العقبة، تم الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلاً عن وزارة العدل في الضفة، وآخر عن وزارة العدل في غزة، إلى جانب شخصية مستقلة، للنظر في أهلية المرشحين ومعالجة أي خلافات تتعلق بالأحكام القضائية

كما تم التوصل إلى تفاهات بشأن دور الأجهزة الأمنية في تأمين الانتخابات في غزة، بالإضافة إلى تشكيل محكمة الانتخابات، حيث تم التوافق على تشكيلها من قضاة من الضفة وغزة من التابعين لمجلس القضاء الأعلى، على أن يتم اختيار القضاة بموافقة حماس لضمان قبول جميع الأطراف بهم

خلال هذه الفترة، أدارت لجنة الانتخابات المركزية العملية الانتخابية ب مهنية عالية، وتمكنت محكمة قضايا الانتخابات من النظر في الطعون المقدمة واتخاذ قرارات مهمة، ما عكس مستوى متقدماً من الحياد والاستقلالية في إدارة العملية الانتخابية

شهدت فترة التحضيرات إقبالاً واسعاً على المشاركة، حيث سجلت لجنة الانتخابات المركزية ترشح 36 قائمة انتخابية، ضمت 1389 مرشحاً منهم 405 امرأة، بنسبة 29.15% ما عكس حراكاً سياسياً غير مسبوق منذ آخر انتخابات تشريعية في 2006. هذا العدد الكبير من القوائم أظهر تنوعاً في التوجهات السياسية، حيث لم تقتصر المنافسة على حركتي فتح وحماس، بل برزت قوى سياسية جديدة، إضافة إلى قوائم شبابية ومستقلة سعت إلى كسر حالة الاستقطاب التقليدي.

في المقابل، كشفت فترة الترشيح عن حالة الانقسام الداخلي التي تعاني منها حركة فتح، حيث تقدمت ثلاث قوائم انتخابية تمثل تيارات مختلفة داخل الحركة. فقدمت القيادة الرسمية لحركة فتح، بزعامة الرئيس محمود عباس، قائمتها الخاصة، فيما دفع تيار الإصلاح الديمقراطي، الذي يتزعمه القيادي المفصول محمد دحلان، بقائمة منفصلة. كما برزت قائمة ثالثة يقودها ناصر القدوة، مدعومة من القيادي الأسير مروان البرغوثي، في خطوة عكست حجم الخلافات الداخلية داخل الحركة. هذا التشرذم أثار مخاوف من تشتت الأصوات الفتاحية لصالح القوائم المنافسة، خاصة حركة حماس، كما اعتُبر مؤشراً على أزمة القيادة داخل فتح، والتي كان من المتوقع أن تعكس على نتائج الانتخابات لولا قرار تأجيلها.

كذلك صاحب التحضير للانتخابات ادخال تعديل على قرار بقانون الانتخابات العامة لسنة 2007 بموجب قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021، الذي أصدره الرئيس محمود عباس في 11 يناير 2021. من أبرز ما تضمنه التعديل تعزيز تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، ومنح الرئيس صلاحية الدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل غير متزامن في حال تعذر إجرائها بشكل متزامن، كما تم ادخال تعديلات تتعلق بطلبات الاستقالة للموظفين العموميين الذين يترشحون للانتخابات واحكام أخرى تتعلق بالطعون الانتخابية وبعض المسائل الإجرائية لتسهيل الإدارة الانتخابية.

رغم الأجواء الإيجابية التي سبقت الانتخابات، إلا أن الرئيس محمود عباس أصدر في 29 أبريل 2021، وعقب اغلاق باب الترشيح، وقبل يوم من فتح باب الدعاية الانتخابية وأقل من شهر من موعد الانتخابات التشريعية، قراراً بتأجيل الانتخابات «إلى حين توفر شروط إجرائها في الأراضي الفلسطينية كافة، وفي مقدمتها القدس العاصمة».

أدى قرار تأجيل الانتخابات إلى موجة من الغضب الشعبي والسياسي، حيث اعتبرته العديد من القوى الفلسطينية انقلاباً على الإرادة الشعبية وحرماناً للفلسطينيين من حقهم في اختيار قيادتهم. كما تسبب القرار في تعميق أزمة الشرعية السياسية، حيث باتت السلطة الفلسطينية في نظر الكثيرين غير قادرة على تجديد شرعيتها ديمقراطياً.

لم يقتنع أغلب الشارع الفلسطيني بالسبب المعلن للتأجيل وهو عدم سماح السلطات الإسرائيلية بتنظيم الانتخابات في القدس. ويرى العديد من المحليين وجود أسباب أخرى للتأجيل منها حالة الشذمة في حركة فتح وترشح ثلاث قوائم عنها، وأيضاً تدخلات إقليمية من بعض دول الجوار التي رأت أن الانتخابات ستؤدي إلى فوز حماس الأمر الذي سيكون له انعكاسات على الأوضاع الداخلية في تلك البلدان، وأيضاً تدخلات إسرائيلية حيث حاول رئيس الشاباك الذي التقى الرئيس عباس لإقناعه بعدم إجرائها بسبب وجود اعتقاد إسرائيلي بأن حماس سوف تفوز في تلك الانتخابات، وهددت إسرائيل الرئيس عباس بأن فوز حماس في الانتخابات سيدفع الحكومة الإسرائيلية إلى وقف جميع التحويلات النقدية إلى السلطة الفلسطينية¹²

انعكس التأجيل سلباً على المصالحة الفلسطينية، إذ تراجعت فرص تحقيق الوحدة الوطنية بعد أن كان يُنظر إلى الانتخابات كخطوة لإنهاء الانقسام. وأدى القرار أيضاً إلى تعزيز الفجوة بين القيادة الفلسطينية والشارع الفلسطيني

مثّلت الانتخابات الفلسطينية المؤجلة فرصة ضائعة لتجديد الشرعية السياسية الفلسطينية وإنهاء حالة الجمود التي يعاني منها النظام السياسي منذ سنوات. وبينما لا تزال القيادة الفلسطينية تتمسك بحجة القدس كسبب لتعطيل الانتخابات، فإن الشارع الفلسطيني لا يزال يطالب بحقه في اختيار ممثليه عبر صناديق الاقتراع، باعتبار الانتخابات السبيل الوحيد لتحقيق التغيير والإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني.

3. الانتخابات المحلية الفلسطينية: التأجيلات المتكررة وتكريس الانقسام

7. الانتخابات المحلية 2004-2005

صدر قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية عام 1996 في مرحلة مبكرة من عمر السلطة الفلسطينية، إلا أن السلطة امتنعت عن إجراء الانتخابات المحلية حتى أواخر عام 2004، دون وجود مبررات قانونية أو فنية مقبولة، معتمدةً في المقابل آلية التعيين لاختيار رؤساء وأعضاء المجالس المحلية وفق اعتبارات سياسية وعشائرية وفئوية. وعندما قررت السلطة في عهد الرئيس ياسر عرفات إجراء الانتخابات المحلية، جاء القرار بتطبيقها على مراحل، رغم أن القوانين ذات العلاقة لم تشر إلى إمكانية إجراء الانتخابات بهذه الطريقة، بل نصت صراحةً على ضرورة إجرائها في يوم واحد كل أربع سنوات. ومع ذلك، تم تجزئة الانتخابات المحلية إلى خمس مراحل، حيث تم انتقاء المجالس التي ستجرى فيها الانتخابات أو تأجيلها بناءً على اعتبارات سياسية تتعلق بمدى جاهزية حركة فتح في تلك الهيئات، أو الخشية من فوز حماس في بعض الهيئات، كما جرى في بلديتي الخليل وغزة اللتين تم تأجيل إجراء الانتخابات فيهما إلى المرحلة الخامسة التي لم تجر.

تزامن القرار بإجراء الانتخابات المحلية عام 2004 مع تطورات جوهرية، أبرزها العملية العسكرية الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية، التي أدت إلى تدمير البنية الإدارية للسلطة الفلسطينية، واستهداف مقرات الأمن، وحصار الرئيس ياسر عرفات في رام الله. كما جاء القرار استجابةً لضغوط داخلية وخارجية لإجراء إصلاحات سياسية وتعزيز الشرعية عبر صناديق الاقتراع، إلى جانب محاولة استعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية وامتصاص حالة الغضب الشعبي من أداء السلطة. غير أن تنظيم الانتخابات على مراحل كان مدفوعاً بمخاوف سياسية، حيث سعت حركة فتح إلى تجنب خسارة مجالس محلية مهمة لصالح حماس، لا سيما في مدن مثل الخليل وغزة، ما أدى إلى تزايد حالة الاحتقان السياسي وعدم الرضا الشعبي.

من الناحية التنظيمية، أُجريت الانتخابات المحلية في البداية بإشراف اللجنة العليا للانتخابات المحلية، التي قررت تجزئتها إلى خمس مراحل، نُفذت منها أربع خلال 2004 و2005، بينما بقيت المرحلة الخامسة غير منفذة. ومع انتقال مسؤولية تنظيم الانتخابات إلى لجنة الانتخابات المركزية عام 2005 بموجب المادة 72 من قانون رقم (10) لعام 2005، لم يتم استكمال المرحلة الأخيرة. كان واضحاً أن التجزئة لم تكن إجراءً فنياً بقدر ما كانت مناورة سياسية، حيث استُخدمت شعبية الأحزاب ومنع فوز حماس المفاجئ في حال إجراء الانتخابات دفعة واحدة.

جرت أول مرحلتين من الانتخابات المحلية وفق قانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية الذي يعتمد نظام الأغلبية، في حين جرت المرحلتين الثالثة والرابعة وفقاً لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005، الذي اعتمد نظام التمثيل النسبي في قوائم انتخابية مغلقة.

يكشف تأخر تنظيم الانتخابات المحلية حتى نهاية عام 2004 عن تعثر عملية البناء الديمقراطي في فلسطين، إذ أن تأخير إجراء الانتخابات حال دون تجديد الشرعية السياسية للمجالس المحلية، وعزز الشعور بعدم الرضا الشعبي تجاه أداء السلطة. ويظهر تأخير تنظيم الانتخابات المحلية أن المصلحة السياسية كانت لها الأولوية على التزام السلطة بالديمقراطية، حيث تجنبت القيادة الفلسطينية الانتخابات خوفاً من فقدان نفوذها السياسي. لكن هذا التأخير لم يمنع حماس من تحقيق مكاسب انتخابية لاحقة، بل ربما زاد من زخمها السياسي، إذ شكّل الإحباط الشعبي من تأجيل الانتخابات ومن أداء السلطة أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى فوز حماس في الانتخابات المحلية 2004-2005 وبعد ذلك الانتخابات التشريعية عام 2006.

أظهرت نتائج الانتخابات المحلية في 2004 و2005 تقدماً كبيراً لحركة حماس، ما شكّل مؤشراً واضحاً على صعودها السياسي قبل الانتخابات التشريعية في 2006. وبعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، لم تبادر حماس إلى استكمال المرحلة الخامسة من الانتخابات المحلية، رغم استحقاقها قانونياً. ويبدو أن الحركة لم تكن معنية بإجراء انتخابات في ظل الحصار المالي والسياسي المفروض على حكومتها، حيث واجهت أزمة مالية حادة أثّرت على قدرتها على دفع رواتب الموظفين وإدارة الحكم، ما جعلها تتجنب خوض انتخابات جديدة قد تؤدي إلى خسارة بعض مواقعها المكتسبة.

يُظهر تأجيل الانتخابات المحلية المستمر، سواء في تأخر إجرائها منذ تأسيس السلطة الفلسطينية حتى سنة 2004، أو في تنظيمها على مراحل، أو احجام حكومة حماس العاشرة عن تنظيم المرحلة الخامسة، أن المصالح السياسية كانت عاملاً حاسماً في تعطيل العملية الديمقراطية. ورغم أن الانتخابات المحلية أُعيد استئنافها في الضفة الغربية عام 2012، إلا أن الانقسام السياسي استمر في تعطيل الانتخابات المحلية في غزة، ما خلق واقعاً إدارياً مختلفاً بين الضفة والقطاع. فلم تُجر أي انتخابات محلية في قطاع غزة منذ 2005، ما أدى إلى استمرار تعيين المجالس المحلية بدلاً من انتخابها، وهو ما زاد من الفجوة الديمقراطية في الحكم المحلي بالقطاع وعمق أزمة هيئات الحكم المحلي وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين.

ارتبط اعتماد سياسة التعيين بدلاً من الانتخابات بمشكلة عدم انتظام أو غياب الانتخابات المحلية، وهو ما شكل انحرافاً عن المبادئ الديمقراطية وتداول السلطة. فمُنذ تأسيسها، انتهجت السلطة الفلسطينية التعيين كأساس لاختيار أعضاء مجالس الهيئات المحلية بمختلف مستوياتها، ولم يتم تنظيم انتخابات محلية إلا في نهاية عام 2004، حيث جرت على أربع مراحل شملت 262 هيئة محلية. غير أن هذه السياسة عادت لتفرض نفسها بقوة بعد الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007، وخصوصاً بعد انتهاء مدة ولاية المجالس المنتخبة، حيث تم اللجوء مجدداً إلى التعيين كبديل عن الانتخابات، إلى أن استؤنفت انتخابات الهيئات المحلية في الضفة في سنة 2012.

انعكس الانقسام على إدارة مجالس الهيئات المحلية، حيث مارست كل من الحكومة المقالة في غزة والحكومات المشكلة في الضفة الغربية سياسة التعيين في المجالس المحلية. ففي قطاع غزة، قامت الحكومة المقالة باستبدال بعض المجالس المحلية المعينة بمجالس أخرى تضم شخصيات مقربة من حركة حماس، مما أدى إلى إقصاء أعضاء محسوبين على حركة فتح والفصائل الأخرى. أما في الضفة الغربية، فقد امتدت سياسة التعيين لتشمل المجالس البلدية المنتخبة، خصوصاً بعد انتهاء فترة ولايتها، إضافة إلى المجالس التي كانت تُعين أساساً دون إجراء انتخابات

إلا أن التحول الأبرز في تعزيز نهج التعيين في الضفة الغربية جاء مع صدور القرار بقانون رقم (9) لسنة 2008، الذي عدّل قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، حيث تم إضفاء طابع قانوني على سياسة التعيين ومنح الحكومة صلاحيات موسعة لحل المجالس المحلية. وفقاً لهذا القانون، أصبح لمجلس الوزراء، بناءً على توصية وزير الحكم المحلي، صلاحية حل مجلس الهيئة المحلية في حال «تجاوز أو أخل بصلاحياته المنصوص عليها في القانون» أو «بانتهاؤه مدة دورة المجلس» (المادة 3). وعند حل المجلس، يُمنح الوزير سلطة تعيين لجنة مؤقتة لإدارته لمدة أقصاها سنة، يتم خلالها إجراء الانتخابات (المادة 3/ب). كما منح القانون الوزير صلاحية إقالة رئيس المجلس المحلي بموافقة مجلس الوزراء، ليقوم الأعضاء المنتخبون بإعادة انتخاب رئيس جديد من بينهم (المادة 3/ج)

يعد هذا التعديل تراجعاً جوهرياً عن مبدأ تداول السلطة في الهيئات المحلية، حيث يكرّس نهج التعيين على حساب الانتخابات، ويمنح وزير الحكم المحلي سلطات واسعة في حل المجالس وإقالة رؤسائها تحت مبررات فضفاضة مثل «الإخلال بالصلاحيات». كما أن الفقرة (ج) من المادة 3 تمنح الوزير صلاحيات غير مقيدة في إقالة رؤساء الهيئات المحلية، مما يعكس تدخلاً مباشراً في الحكم المحلي وتعديلاً على المبادئ الديمقراطية والاستقلالية المفترضة لهذه المجالس

يموجب هذا القانون، تم حل جميع المجالس المحلية المنتخبة في الضفة الغربية، واستبدالها بلجان مؤقتة، حيث ضمت بعض هذه اللجان أعضاءً من المجالس المنتخبة، بينما طُلب من بعض المجالس الاستمرار في إدارة شؤون الهيئات المحلية بصفة مؤقتة، دون التمتع بالصلاحيات الكاملة للمجالس المنتخبة. في معظم الحالات، تم استبعاد رؤساء المجالس المحسوبين على حركة حماس من التعيينات الجديدة، مما يعكس بُعداً سياسياً واضحاً في قرارات التعيين

9. الانتخابات المحلية الثانية -2012-2013 وتكريس الانقسام

بعد سنوات من الجمود السياسي، وبضغوطات من المجتمع المدني الفلسطيني، أثّرت الدعوات لإجراء الانتخابات المحلية مرة أخرى بين عامي 2010 و2011، وأبدت حكومة سلام فياض اهتماماً بإجرائها. بعد سلسلة من المماطلات والقرارات المتضاربة، اتخذ مجلس الوزراء قرارات متكررة بتنظيم الانتخابات المحلية ثم التراجع عنها، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار القانوني والإداري في العملية الانتخابية. ورغم صدور قرار محكمة العدل العليا في 13 ديسمبر 2010، والذي جاء بناءً على طعن تقدمت به مؤسسات المجتمع المدني، والذي ألزم الحكومة بإجراء الانتخابات المحلية باعتبارها استحقاقاً دستورياً وقانونياً، استمرت التأجيلات حتى عام 2012.

في مايو 2012، صدر قرار بقانون رقم (8) لسنة 2012، نصّ على أنه في حال تعذر إجراء الانتخابات في جميع الهيئات في يوم واحد، يجوز لمجلس الوزراء اتخاذ قرار بإجراء الانتخابات على مراحل، بما يتماشى مع المصلحة العامة. وقد أتاح هذا التعديل تجاوز مسألة ربط الانتخابات في الضفة بإجرائها في غزة. واستناداً إلى ذلك، أصدر مجلس الوزراء في 10 يوليو 2012 قراراً يقضي بإجراء الانتخابات المحلية في 20 أكتوبر 2012، لتشمل جميع الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن، وبعد مشاورات أجرتها لجنة الانتخابات المركزية مع حركة حماس، تبين عدم وجود توافق على إجراء الانتخابات في قطاع غزة. وبناءً على ذلك، أصدر مجلس الوزراء في 24 يوليو 2012 قراراً بتنظيم الانتخابات في موعدها المحدد، ولكن في الضفة الغربية فقط، مستثياً قطاع غزة بسبب رفض حماس المشاركة فيها

من الناحية التنظيمية جرت الانتخابات المحلية بإشراف لجنة الانتخابات المركزية التي كانت لأول مرة تشرف على انتخابات محلية، وجرت وفق قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005، والذي اعتمد نظام التمثيل النسبي في الهيئات المحلية.

خضعت انتخابات 2012 لرقابة محلية واسعة، وسجلت هيئات الرقابة العديد من الملاحظات الجوهرية لكنها لا ترقى إلى الطعن بنزاهة النتائج. فقد دعت تقارير الرقابة المحلية على انتخابات الهيئات المحلية لعام 2012 إلى تعزيز نزاهة الانتخابات ومنع تدخل السلطة التنفيذية، خاصة فيما يتعلق بدمج وتصنيف الهيئات المحلية بعد الإعلان عن الانتخابات، لما لذلك من تأثير على شفافية العملية الانتخابية. كما طالبت بتشديد الرقابة على الدعاية الانتخابية والانتهاكات خلال الصمت الانتخابي، مع إلزام القوائم الانتخابية بميثاق شرف لضمان الامتثال للقوانين. وأشارت التقارير إلى تدخل الأجهزة الأمنية خلال الاقتراع المسبق، ما أثر على حرية الناخبين، مطالبًا بإعادة تقييم جدوى الاقتراع المسبق لقوى الأمن. كما انتقدت تضارب اجتهادات محاكم البداية بشأن الطعون الانتخابية، داعيًا إلى إحالة الاختصاص لمحكمة قضايا الانتخابات. وأشارت إلى الشروط الصارمة لتسجيل القوائم، والتي أدت إلى استبعاد العديد منها، مؤكدًا الحاجة إلى مراجعتها لضمان عدم الإقصاء غير المبرر. كما شددت على ضرورة معالجة غياب الضوابط لفوز القوائم بالتزكية، لتجنب التلاعب السياسي والعشائري

كما لفتت التقارير إلى غياب تسهيلات لذوي الإعاقة وكبار السن في بعض مراكز الاقتراع، واعتبر الجولات التفتيشية لمسؤولي السلطة التنفيذية خلال الانتخابات انتهاكًا لصلاحيات لجنة الانتخابات المركزية. كما أشارت إلى ضعف تدريب مسؤولي الاقتراع، مما أدى إلى خروقات تنظيمية، أبرزها استمرار الدعاية الانتخابية داخل المراكز وعدم ضبط بيئة الاقتراع

خلصت التقارير إلى أن الانتخابات رغم إجرائها، شابها انتهاكات جوهرية تتطلب تعديلات قانونية وإدارية لضمان نزاهتها مستقبلاً، مع ضرورة تعزيز استقلال لجنة الانتخابات، وضبط تدخلات السلطة التنفيذية، وتحسين إجراءات الاقتراع والتسجيل، وضمان بيئة انتخابية عادلة للجميع.¹³

10. الانتخابات المحلية الفلسطينية الثالثة 2017 محاولة فاشلة لتجاوز الانقسام

في 21 يونيو 2016، أعلن مجلس الوزراء عن إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 8 أكتوبر 2016، وسط ترحيب واسع من الأحزاب السياسية، بما في ذلك حركة حماس، التي أعلنت نيّتها المشاركة. شهدت هذه المرحلة تقديم القوائم الانتخابية من مختلف القوى السياسية والمجتمعات المحلية، مما عكس اهتمامًا كبيرًا بالمشاركة في العملية الديمقراطية حيث ترشحت 864 قائمة في الضفة والقطاع. لكن وبعد انتهاء فترة الترشيح، قررت محكمة العدل العليا الفلسطينية في جلستها التي انعقدت في 3 تشرين الأول 2016، بناء على طعن تقدم به محامي محسوب على حركة فتح، الاستمرار بإجراء الانتخابات في الضفة الغربية واسقاط إجرائها في قطاع غزة؛ «لعدم وجود قضاء شرعي مشكل حسب القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة».

وعليه، أوصت لجنة الانتخابات في رسالة بعثتها إلى الرئيس محمود عباس بتأجيل إجراء الانتخابات المحلية لمدة ستة أشهر، يتم خلالها ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بتأجيل الانتخابات المحلية في جميع المحافظات حفاظاً على وحدة الوطن.

بعد فشل عقد الانتخابات في 2016، قررت الحكومة في 31 يناير 2017 تحديد 13 مايو 2017 كموعّد جديد لإجراء الانتخابات المحلية، لكن هذه المرة في الضفة الغربية فقط، في ظل استمرار الخلافات السياسية بين فتح وحماس

وأبلغت حركة حماس لجنة الانتخابات المركزية رسميًا رفضها لإجراء الانتخابات في قطاع غزة، مبررة موقفها بعدم استشارتها في التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات بعد قرار المحكمة بعدم إجراء الانتخابات في غزة، بالإضافة إلى اعتراضها على ما اعتبرته إجراءات أحادية من السلطة الفلسطينية في تحديد آليات الانتخابات

في 13 مايو 2017، أُجريت الانتخابات المحلية في الضفة الغربية فقط، لكنها لم تشمل جميع الهيئات المحلية، مما استدعى تنظيم انتخابات تكميلية في 29 يوليو 2017 للهيئات التي لم تتمكن من الاقتراع في الجولة الأولى

بوجه عام، لم تنجح هذه الانتخابات في تجاوز أزمة الانقسام السياسي الفلسطيني، حيث اقتصر على الضفة الغربية دون قطاع غزة، مما أضعف قدرتها على تحقيق تمثيل ديمقراطي شامل لجميع الفلسطينيين. كما كرّست هذه التجربة الانقسام في المؤسسات المحلية، حيث واصلت غزة العمل بالمجالس المحلية القائمة دون إجراء انتخابات، وظهرت الإشكاليات الفنية والقانونية التي يشكّلها وجود قضاء في قطاع غزة منفصل عن القضاء التابع لمجلس القضاء الأعلى في الضفة

شهدت التحضيرات الانتخابية، التي سبقت صدور قرار محكمة العدل العليا، توترًا حادًا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم تسجيل حوادث عنف انتخابي، شملت اختطاف نشطاء محسوبين على الحملة الانتخابية لحركة فتح في غزة، وتهديد نشطاء ومرشحين في

¹³ مؤسسة «الحق»، تقرير الرقابة على الانتخابات المحلية 2012 : <https://html.2520/advocacy/ar/org.alhaq.www/> ،

وتقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان : <https://shorturl.at/3jKS6>

الصفة الغربية. وقد أظهرت تجربة انتخابات 2017 أن تنظيم الانتخابات في ظل الانقسام السياسي يشكل تحديًا بالغ التعقيد، من شأنه تأجيج التوترات وزيادة حدة الاستقطاب السياسي

بعد صدور قرار محكمة العدل العليا بإلغاء إجراء الانتخابات المحلية في غزة، استناداً إلى عدم تشكيل جهاز قضائي فيها وفقاً لقانون السلطة القضائية، وعدم تبعيته لمجلس القضاء الأعلى الفلسطيني، بل ارتباطه بحكومة حماس، أصدر الرئيس الفلسطيني القرار بقانون رقم (2) لسنة 2017، الذي عدّل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية لعام 2005.

جاء هذا التعديل ليمنح صلاحية النظر في الطعون الانتخابية والجرائم الانتخابية لمحكمة خاصة يشكلها مجلس القضاء الأعلى، بدلاً من أن تكون هذه القضايا ضمن اختصاص محاكم البداية في المحافظات كما كان معمولاً به سابقاً. إلا أن هذا التعديل اعتبرته حركة حماس أحد الأسباب الرئيسية لمقاطعة الانتخابات المحلية لعام 2017، مشيرة إلى أن السلطة الفلسطينية اتخذت قراراً أحادياً بتعديل إجراءات الانتخابات دون التشاور معها. ورأت الحركة أن هذه التعديلات جاءت في سياق إعادة هندسة العملية الانتخابية بما يخدم رؤية السلطة في الضفة الغربية، وهو ما زاد من حالة عدم الثقة والانقسام السياسي بين الجانبين، وعمّق الفجوة في إدارة العملية الديمقراطية الفلسطينية.

11. الانتخابات المحلية الرابعة 2021-2022: محطة ديمقراطية ناقصة

قرر مجلس الوزراء الفلسطيني عقد الانتخابات المحلية الرابعة على مرحلتين، حيث أجريت المرحلة الأولى في 11 ديسمبر 2021، تلتها المرحلة الثانية في 26 مارس 2022. وقد اقتضت هذه الانتخابات على الضفة الغربية، بعد أن أصدر مجلس الوزراء قراراً بتأجيل إجرائها في قطاع غزة إلى «حين توفر الظروف الملائمة»

في المرحلة الأولى، شملت العملية الانتخابية 376 هيئة محلية، إلا أن الاقتراع جرى فقط في 154 هيئة تنافست فيها أكثر من قائمة انتخابية، بينما فازت قوائم بالتزكية في 162 هيئة محلية أخرى. أما في 61 هيئة محلية، فلم تتقدم أي قائمة مكتملة، مما أدى إلى عدم إجراء الانتخابات فيها. وفي المرحلة الثانية، شملت العملية الانتخابية 102 هيئة محلية، حيث أجري الاقتراع في 50 هيئة تنافست فيها أكثر من قائمة، فيما فازت قوائم بالتزكية في 23 هيئة محلية أخرى، بينما لم تترشح أي قائمة انتخابية في 29 هيئة محلية، ما استدعى إحالة مصيرها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات خلال المرحلتين 58%، فيما شكّلت النساء 21% من إجمالي الفائزين سواء عبر الاقتراع أو التزكية. ورغم هذه الأرقام، فقد واجهت العملية الانتخابية عدة تحديات، أبرزها استثناء قطاع غزة من الانتخابات وتأجيلها لأسباب سياسية، بالإضافة إلى غياب الترشح الكامل في عدد من الهيئات المحلية، مما حال دون إجرائها في بعض المناطق. وعلى الرغم من تحقيق نسبة اقتراع جيدة نسبياً، إلا أن تمثيل النساء لا يزال بحاجة إلى تعزيز عبر سياسات داعمة لمشاركة المرأة في العمل المحلي

خضعت الانتخابات لرقابة محلية ودولية، حيث شارك معهد كارتر بالرقابة عليها إضافة إلى العديد من هيئات الرقابة المحلية. تمحورت توصيات تقارير الرقابة على التأكيد على ضرورة التزام السلطة الفلسطينية بدعم لجنة الانتخابات المركزية بالموارد اللازمة لممارسة عملها بمهنية، والالتزام بإجراء الانتخابات البلدية كل أربع سنوات وفق القانون، مع تبني إصلاحات تضمن توافق العملية الانتخابية مع المعايير الدولية. من بين هذه الإصلاحات: انتخاب رؤساء البلديات مباشرة، تخفيض سن الترشح للمجالس المحلية والتشريعية، تقليل نسبة الحسم في الانتخابات المحلية، وتحديد سقف للإنفاق الانتخابي لضمان الشفافية. ينبغي الحفاظ على تمثيل المرأة في المجالس المحلية من خلال ضمان استبدال أي عضوة مستقيلة بأخرى، بدلاً من استبدالها بالشخص التالي في القائمة، وذلك لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية. كما يتعين زيادة نسبة تمثيل المرأة تدريجياً لتحقيق التوازن بين الجنسين، بما يتماشى مع المعايير الدولية التي تحدد الحد الأدنى للحصة النسائية به 33%، مع السعي للوصول إلى 50% لضمان تمثيل متساوٍ وعادل للمرأة في مواقع صنع القرار المحلي. علاوة على ذلك، يجب إنشاء محكمة انتخابية تحظى بشرعية وطنية، وإلغاء المواد القانونية التي تعيق حرية التعبير، بما في ذلك بعض مواد قانون الانتخابات وقوانين الجرائم الإلكترونية والطوارئ. وأخيراً، يجب إقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات لتمكين الصحفيين والمراقبين من تعزيز الشفافية والمساءلة في العملية الانتخابية.

حرصت السلطة الفلسطينية على تنظيم الانتخابات المحلية وإتاحة المجال لمشاركة سياسية واسعة، في محاولة للتعويض عن تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في وقت مبكر من العام ذاته، وهو القرار الذي أثار حالة من الغضب والاحتقان في الشارع الفلسطيني. ورغم إعلان حركة حماس رسمياً رفضها لإجراء الانتخابات في قطاع غزة، وعدم مشاركتها المباشرة في الانتخابات المحلية بالضفة الغربية، إلا أن عدداً من المحسوبين عليها خاضوا الانتخابات ضمن قوائم مستقلة، مما عكس استمرار حضورها السياسي في المشهد الانتخابي، ولو بطرق غير مباشرة

في يناير 2023، أعلن رئيس لجنة العمل الحكومي في غزة، عصام الدعايس، الموافقة على إجراء الانتخابات المحلية، داعيًا إلى تنظيمها في أسرع وقت ممكن. وأكدت حركة حماس، عبر لجنة الانتخابات ووسطاء آخرين، استعدادها لتسهيل إجراء الانتخابات في جميع الهيئات المحلية بقطاع غزة وفقًا لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية لعام 2005، مشددة على التزامها بتذليل أي عقبات قد تعترض العملية الانتخابية ورغم تكرار حكومة حماس في غزة لهذا الطلب عدة مرات خلال عام 2023، إلا أنه لم يلقَ استجابة من الحكومة الفلسطينية في رام الله، التي تمتلك الصلاحية القانونية في تحديد موعد الانتخابات. ويبدو أن موقف الحكومة في الضفة نابع من عدم رغبتها في منح حماس فرصة للخروج من أزمته الحكومية، أو في إضفاء شرعية على حكمها في غزة. خاصة أن تأمين العملية الانتخابية كان سيقع ضمن مسؤوليات الأجهزة الأمنية التابعة لحماس، مما قد يكرّس سيطرتها على القطاع

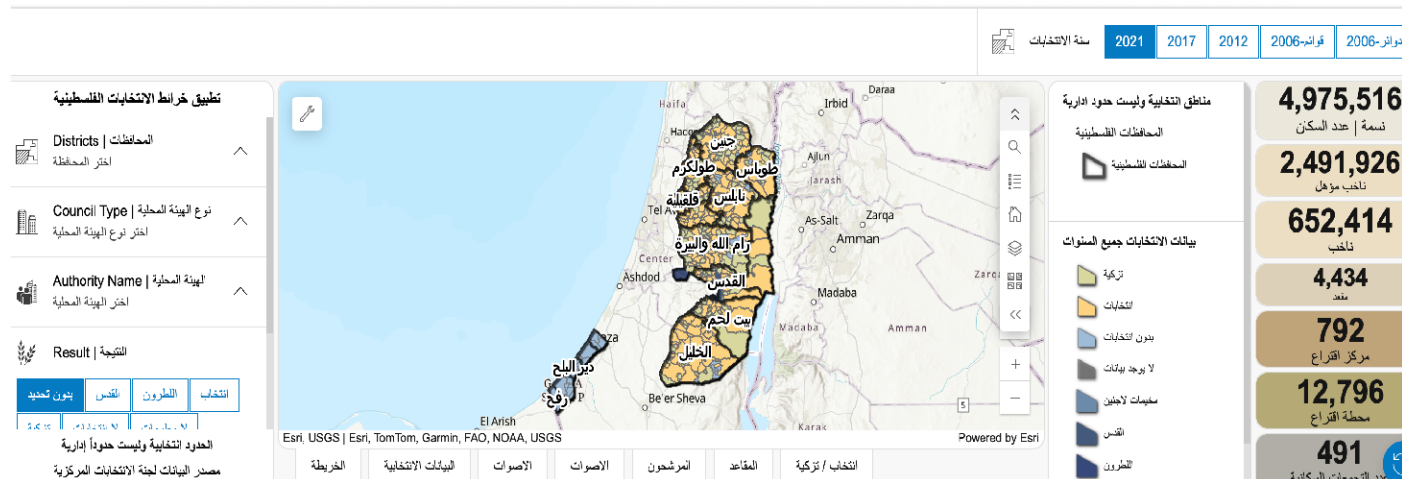
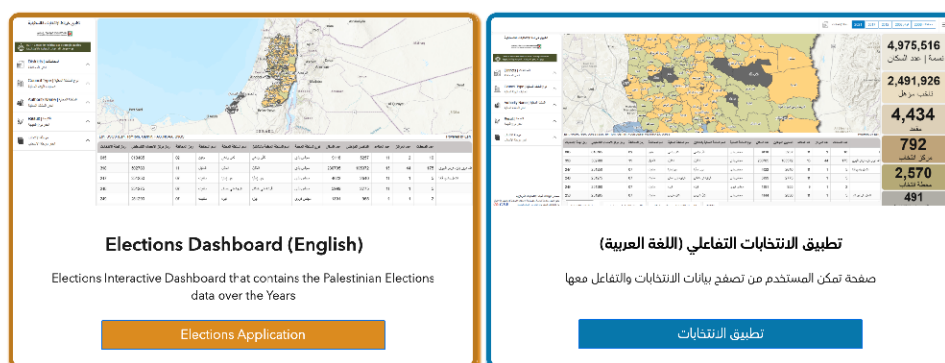
**تطبيق الانتخابات المحلية التفاعلي: على موقع
مركز الرؤى للداراسات السياسية و الاستراتيجية**



[Home](#) [What we do?](#) [About us](#) [Contact us](#)

Elections Application | تطبيقات الانتخابات

Welcome to RO'A Center for Political and Strategic Studies Interactive Mapping (GIS) platform. Please read our [Disclaimer](#) and [The User Guide](#) before use.



Website
www.roa.ps/qis

جدول رقم 1: الانتخابات العامة والمحلية التي جرت منذ تأسيس السلطة الفلسطينية والقوانين المنظمة لها¹⁴

نوع الانتخابات	تاريخ تنظيمها	القانون المنظم	النظام المعتمد
الانتخابات الرئاسية والتشريعية	20\1\1996	قانون رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته	نظام الأغلبية
الانتخابات المحلية 2004-2005 المرحلة الأولى في الضفة الغربية (22 هيئة محلية)	23/12/2004	قانون رقم 5 لسنة 1996	نظام الأغلبية
الانتخابات الرئاسية	9\1\2005	قانون رقم 13 لسنة 1995	نظام الأغلبية
الانتخابات المحلية 2004-2005 المرحلة الأولى في قطاع غزة (14 هيئة محلية)	27\1\2005	قانون رقم 5 لسنة 1996	نظام الأغلبية
الانتخابات المحلية 2004-2005 المرحلة الثانية (82 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة)	5/5/2005	قانون رقم 5 لسنة 1996	نظام الأغلبية
الانتخابات المحلية 2004-2005 المرحلة الثالثة (104 هيئة محلية في الضفة الغربية)	29/9/2005	قانون رقم 10 لسنة 2005	نظام نسبي
الانتخابات المحلية 2004-2005 المرحلة الرابعة (40 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة)	15/12/2005	قانون رقم 10 لسنة 2005	نظام نسبي
الانتخابات التشريعية	25/1/2006	قانون رقم 9 لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة	نظام مختلط
الانتخابات المحلية 2012-2013 (375 هيئة محلية في الضفة الغربية)	20\10\2012	قانون رقم 10 لسنة 2005	نظام نسبي
	22\12\2012 التكميلية الأولى		
	1\6\2013 التكميلية الثانية		

الانتخابات المحلية - 2017 (358 هيئة محلية في الضفة الغربية)	13/5/2017 الانتخابات المحلية	قانون رقم 10 لسنة 2005	نظام نسبي
	29/7/2017 الانتخابات التكميلية		
	22/9/2018 انتخابات الإعادة		
	13/7/2019 انتخابات الإعادة		
الانتخابات المحلية 2021-2022 (478 هيئة محلية في الضفة الغربية)	11/12/2021 الانتخابات المحلية - المرحلة الأولى	قانون رقم 10 لسنة 2005	نظام نسبي
	26/3/2022 الانتخابات المحلية - المرحلة الثانية		
الانتخابات التشريعية (مؤجلة)	كان مقرراً في 22/5/2021	قانون رقم 1 لسنة 2007 وقرار بقانون رقم 1 لسنة 2021	نظام نسبي كامل

12. الانتخابات في القدس

تُشكل الانتخابات في القدس تحديًا سياسيًا وقانونيًا معقدًا في السياق الفلسطيني، حيث تخضع لترتيبات خاصة نص عليها بروتوكول الانتخابات في اتفاق أوسلو، والذي سمح للفلسطينيين المقدسين بالمشاركة عبر مراكز اقتراع محددة داخل مكاتب البريد الإسرائيلية، مع فرز أصواتهم لاحقًا خارج حدود بلدية القدس. ورغم أن إسرائيل سمحت بإجراء الانتخابات الفلسطينية وفق هذه الترتيبات في 1996، 2005، و2006، إلا لم تعط موافقة بتنظيم انتخابات 2021، مما دفع القيادة الفلسطينية إلى تأجيل الانتخابات بحجة عدم إمكانية إجرائها دون القدس. ومع استمرار الموقف الإسرائيلي الرفض، تبدو القدس عقبة مركزية أمام أي انتخابات فلسطينية قادمة، مما يستوجب إعادة النظر في آليات إدماجها في العملية الانتخابية من خلال نقاش فلسطيني معمق حول سبل ضمان مشاركة المقدسين دون الرضوخ للإملاءات الإسرائيلية

على الرغم من أن السلطة الفلسطينية تُقدّم ترتيبات الانتخابات في القدس باعتبارها إنجازًا سياسيًا ينبغي الحفاظ عليه، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بإجراء الانتخابات ذاتها، إلا أن التدقيق في هذه الترتيبات، كما وردت في البروتوكول الملحق لاتفاق أوسلو، يكشف عن إشكاليات جوهرية لا تقتصر على البعد الانتخابي فحسب، بل تمتد إلى البعد السياسي أيضًا

من الناحية الانتخابية، تقيد هذه الترتيبات بشكل كبير حق المقدسين في الاقتراع الحر والمباشر، حيث تُفرض عليهم آليات تصويت استثنائية لا تسري على باقي الناخبين الفلسطينيين، مثل الإدلاء بأصواتهم داخل مكاتب البريد الإسرائيلية، مما يُضعف استقلالية العملية الانتخابية ويُخضعها، بشكل غير مباشر، للسيطرة الإسرائيلية. كما أن التصويت في مكاتب البريد والإدلاء بالصوت في صندوق بريد وليس صندوق انتخابي، ثم فرز الأصوات خارج حدود بلدية القدس يعزز فكرة أن المقدسين هم مواطنين أجانب (مقيمين في دولة إسرائيل) يصوتون عن بعد في انتخابات بلدهم، وهذا ينسجم أكثر مع الرؤية والرواية الإسرائيلية لسكان القدس منه مع الرؤية والرواية الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك، فإن حرية الدعاية الانتخابية مقيدة بشدة، حيث تمنع إسرائيل أي نشاط انتخابي فلسطيني علني في المدينة، كما أن المقدسين يواجهون مخاطر حقيقية مثل سحب هوياتهم الإسرائيلية إذا شاركوا في الانتخابات بشكل بارز، مما يحد من نسبة التصويت الفعلية ويؤثر على عدالة العملية الانتخابية. وفي جميع التجارب الانتخابية السابقة كانت مشاركة المقدسين في التصويت من خلال مراكز البريد محدودة جدًا، لا تتجاوز 30% من الحد الأقصى المسموح له وفق ما تعتبره إسرائيل القدرة الاستيعابية لمراكز البريد الستة المخصصة للتصويت والتي حددتها إسرائيل في انتخابات 2005 بـ 6000 ناخب. أما باقي أصحاب حق الاقتراع المقدسين، والذي يتجاوز عددهم 100 ألف ناخب، فقد اتاحت لهم لجنة الانتخابات في كل من انتخابات 2005 و2006 التصويت خارج حدود بلدية القدس، لكن ضمن حدود دائرة القدس الانتخابية، في مراكز اقتراع خاصة أعدت لهم.

في ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري أن تقدم لجنة الانتخابات المركزية حلولًا فنية بما يشمل خيارات بديلة تضمن مشاركة المقدسين دون المساس بحقوقهم المدنية أو تعزيز الرواية الإسرائيلية بأنهم مجتمع أجنبي في مدينة تحت السيادة الإسرائيلية، والأهم أن تخضع هذه الحلول لمشاورات وطنية تفضي إلى توافق وطني على الآلية المقترحة. ومع إمكانية طرح الانتخابات الفلسطينية مجددًا، فإن قضية القدس ستبقى ملفًا حساسًا يتطلب استراتيجيات إبداعية تجمع بين التمسك بالحق السياسي للفلسطينيين في المدينة وإيجاد حلول عملية تضمن تمثيلهم العادل في أي استحقاق انتخابي قادم

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تُجرَ الانتخابات الرئاسية إلا مرتين؛ الأولى في إطار عملية السلام كجزء من ترتيبات اتفاق أوسلو، والثانية بعد شغور منصب الرئيس بوفاء ياسر عرفات. أما الانتخابات التشريعية، فقد نُظمت مرتين كذلك؛ الأولى بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية كجزء من عملية السلام، والثانية ضمن خارطة الطريق المدعومة دوليًا.

أما على المستوى المحلي، فقد أُجريت الانتخابات أربع مرات، ثلاث منها لم تشمل جميع الهيئات المحلية في قطاع غزة، في حين جرت المرة الرابعة في معظم الهيئات، مع استثناء 62 هيئة محلية، بما فيها مدينتا الخليل وغزة. وعلى الرغم من التحديات، فقد حظيت جميع هذه الانتخابات برقابة محلية ودولية، وتميّزت عمومًا بتنظيم جيد رغم بعض الإشكاليات.

المعضلة الأكبر في الانتخابات الفلسطينية هي عدم انتظامها، حيث يبقى قرار إجرائها مرهونًا بالتعقيدات السياسية المحلية والتجاذبات الدولية. ورغم وجود أطر قانونية تُشكل أساسًا معقولًا لضمان انتخابات حرة ونزيهة، إلا أنها تعاني من ثغرات، أبرزها غياب ضمانات كافية لاستقلالية لجنة الانتخابات وحصانتها، فضلًا عن أن إقرار التشريعات المنظمة للانتخابات غالبًا ما يتم دون توافق وطني واسع. كما أن هناك فجوات تشريعية بارزة، مثل غياب قانون ناظم للأحزاب السياسية، وضعف الضمانات القانونية لحق الوصول إلى المعلومات، والرقابة على الحملات الانتخابية وهويلها. كما تفرض بعض القوانين قيودًا على حرية التعبير، مثل قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون العقوبات، وقانون المطبوعات والنشر، مما يؤثر سلبيًا على أجواء الانتخابات.

قرار خوض الانتخابات، وقرار الموافقة على إجرائها ضمن مناطق نفوذ كل من حركتي فتح وحماس يعتمد بدرجة كبيرة على الحسابات السياسية ومدى احتمالية فوز كل طرف. فتاريخ الانتخابات المحلية، على سبيل المثال، يكشف عن مدى تأثير الحسابات السياسية والانقسام الداخلي على المسار الديمقراطي، حيث تحولت الانتخابات من أداة لتعزيز الشرعية السياسية إلى رهان سياسي تستخدمه الأطراف المختلفة وفقًا لمصالحها. وبينما استؤنفت الانتخابات في الضفة لاحقًا، بقيت غزة خارج إطار العملية الانتخابية، ما أدى إلى ترسيخ الفجوة السياسية والإدارية بين شطري الوطن، وتعطيل إمكانيات الحكم المحلي الديمقراطي، في ظل استمرار التعيين بديلاً عن الانتخابات في قطاع غزة حتى اليوم.

يلعب العامل الدولي والإقليمي دورًا حاسمًا في مسألة إجراء الانتخابات العامة في فلسطين، حيث إن تنظيمها يتطلب دعمًا سياسيًا دوليًا، وهو أمر يصعب تحقيقه دون توافقات إقليمية ودولية تدفع في هذا الاتجاه. ومع ذلك، فإن هذا الدعم لا يكون مضمونًا دائمًا، إذ يعتمد على المصالح والتحولات السياسية في المنطقة والعالم.

تشكل قضية مشاركة الفلسطينيين في القدس تحديًا جوهريًا في أي انتخابات قادمة، نظرًا للموقف الإسرائيلي الرافض لإجراء الانتخابات داخل المدينة، وفقًا لبروتوكول الانتخابات الملحق باتفاق أوسلو الثاني. رغم أهمية هذه القضية، إلا أنها لم تحظَ بنقاش وطني معمّق يفضي إلى حلول مبتكرة تكفل مشاركة المقدسيين في التصويت والترشح دون المساس بوضعهم القانوني أو بوضع المدينة.

ورغم التحديات، تظل هناك فرص قد تنشأ بفعل تطورات إقليمية أو دولية تدفع نحو تنظيم انتخابات، خصوصًا بعد الحرب على غزة أو في حال شغور منصب الرئيس. كما أن الانتخابات المحلية تمثل نافذة أكثر مرونة لتفعيل المشاركة السياسية، مما يفرض ضرورة الحفاظ على دوريتها، وضمان شموليتها للهيئات المحلية في قطاع غزة.

المشهد السياسي الفلسطيني يظل معقدًا ومفتوحًا على احتمالات متعددة، إلا أن الانتخابات تبقى محورًا أساسيًا في أي سيناريوهات لترتيبات سياسية مستقبلية تخص الضفة الغربية وقطاع غزة. ولضمان الاستعداد لأي استحقاقات انتخابية، لا بد من تعزيز النقاش الوطني حول القضايا العالقة، وعلى رأسها الانتخابات في القدس، بالإضافة إلى العمل على سد الفجوات القانونية وضمان بيئة انتخابية أكثر انفتاحًا وديمقراطية، مع إبقاء الجاهزية الدائمة لدى لجنة الانتخابات للتعامل مع أي استحقاق انتخابي.

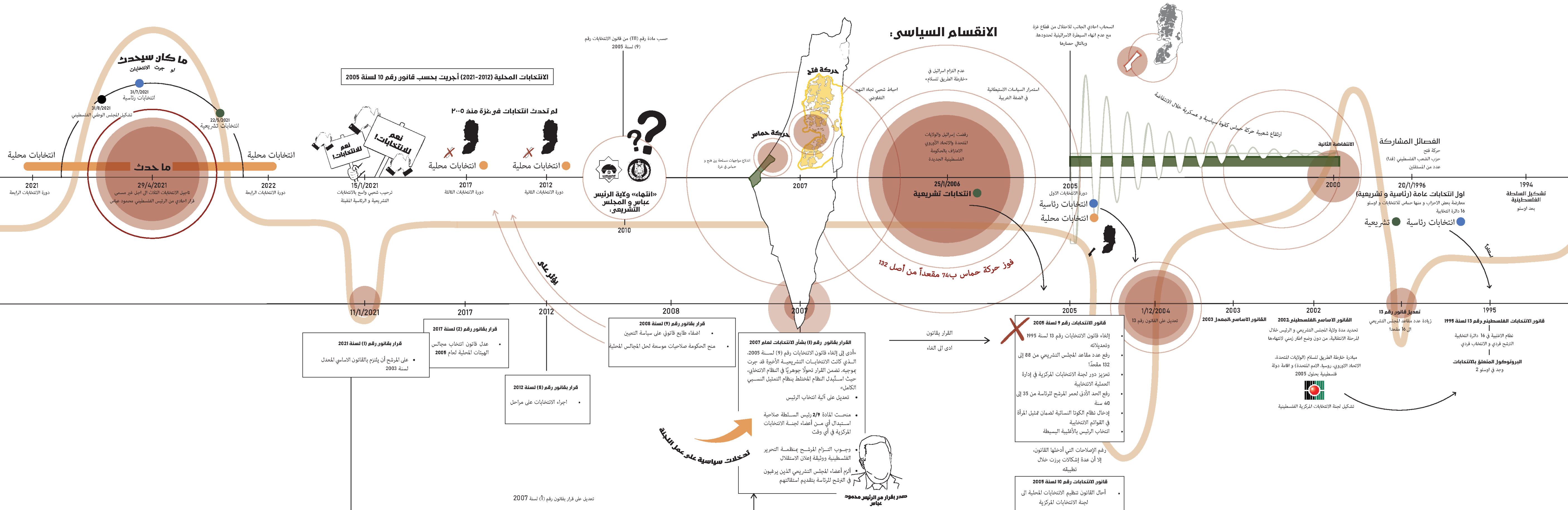
استكشاف الانتخابات الفلسطينية

الجدول الزمني: للانتخابات الفلسطينية

تعتبر الانتخابات الفلسطينية أول انتخابات في العالم العربي تدار من لجنة انتخابات مستقلة، وليس من قبل وزارة الداخلية كما كان عليه الحال في اغلب الدول العربية

الجدول الزمني لتعديلات القوانين الانتخابية

ما هي المسببات لتعديلات قريبة من الانتخابات بهذا القدر
القليل من الوقت؟
ماهي التعديلات على القوانين؟
من الذي قام بتعديل القوانين؟





إخلاء مسؤولية

يعد هذا المنشور نتاجاً لبحث مستقل أجراه مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية. حيث أن الآراء والاستنتاجات والتفسيرات المعبر عنها في المنشور هي آراء المؤلفين فقط ولا تمثل بالضرورة وجهات النظر أو المواقف الرسمية لمركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية أو تابعيه أو شركائه

المحتوى المقدم يخدم أغراضاً تعليمية وإعلامية فقط ولا ينبغي تفسيره على أنه نصيحة قانونية أو سياسية أو مهنية. على الرغم من بذل كل جهد لضمان دقة وموثوقية ووقتية المعلومات المقدمة، فإن مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية لا يقدم أي ضمانات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمالها أو دقتها أو ملائمتها لأي غرض معين. أي اعتماد على هذه المعلومات يكون تحت مسؤولية القارئ ومخاطره الخاصة

إضافةً إلى أن الإشارات إلى أحداث أو كيانات أو مواقع أو أفراد معينة ترد فقط لخدمة السياق ولا ينبغي تفسيرها على أنها تأييد أو انتقاد أو انتماءات مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية

يخضع هذا المنشور لحماية حقوق الطبع والنشر. لا يجوز إعادة إنتاج أو توزيع أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية. للحصول على إذن أو استفسارات، يرجى التواصل بـ info@rsa.ps



رؤى - مركز الدراسات
السياسية و الاستراتيجية
Center for Political &
Strategic Studies - RSA

